جامعة الأزهر
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنين بالديدامون – شرقية

الحديث الحسن عند الدارقطني في كتابه السنن، هل هو غريب أو منكر؟

إعداد

دُكْتُور: محمد حمدي أبو عبده

أستاذ الحديث المشارك كلية التربية جامعة حائل

المملكة العربية السعودية

E-mail: mabdoh١٠@yahoo.com

العـدد العاشر

١٤٤٥هـ/ ٢٠٢٣م

الحديث الحسن عند الدارقطني في كتابه السنن،
هل هو غريب أو منكر؟

محمد حمدي أبوعبده
قسم الثقافة الإسلامية ، كلية التربية، جامعة حائل ، المملكة العربية السعودية .
البريد الإلكتروني : mabdoh١٠@yahoo.com

الملخص

الهدف من البحث : يهدف البحث إلى بيان مفهومه للحديث الحسن على استعمالات المتقدمين بناء على تقسيمهم الثلاثي لأنواع الحديث (صحيح، حسن، ضعيف)، واستعمالات المتأخرين لهذا اللفظ(الحسن) بناء على القسمة الخماسية لأنواع الحديث (صحيح، صحيح لغيره، حسن لذاته، حسن لغيره، ضعيف) وإبراز مفهوم الحديث الحسن عند الدار قطني من خلال (كتاب السنن).

منهج البحث : لقد استخدم الباحث مناهج علمية معتبرة في البحث العلمي، منها:

المنهج التحليلي الاستنباطي: لبيان أقوال النقاد واستنباط آرائهم في معنى (الحسن) وتحليل عبارات النقاد للوصول إلى أقرب معنى لوصف (الحسن).

المنهج النقدي المقارن: وذلك بمقارنة أقوال العلماء في نقد الأحاديث موضوع الدراسة.

نتائج البحث: الوقوف على معنى الحسن واستعمالاته عند أئمة الحديث وعلومه للوصول إلى ما أقره الدار قطني او خالفه، الوقوف على أقوال النقاد في كتب العلل المعتبرة والترجيح بينها للوصول إلى الحكم على لفظ الحسن عند الدار قطني، قمت بدراسة خمسة نماذج من الأحاديث التي حكم عليها الدارقطني بقوله" حسن "، ولم أتناول بقية النماذج خشية التطويل مما يتعارض مع قواعد النشر،الوقوف على مخالفة الدارقطني في كتابه " علل الأحاديث النبوية" طريقته التي سار عليها في كتابه " السنن" ، نظرًا لطبيعة موضوع الكتاب الفقهية، لكن في المسائل الفقهية قد يتساهل أو يتنازل بعض الأئمة عن بعض شروطهم أو قواعدهم. ومع هذا قد ذكرت بأنه يقصد بالحسن، الحديث المحفوظ.

وأوصي بأن تتم دراسة كل الأحاديث التي قال فيها الدارقطني "حسن" بشكل مجرد، أو ما كان مركبًا من وصفين، كقوله " حسن ورجاله ثقات، أو حسن صحيح" ونحوها من الأوصاف النقدية المركبة، وتكون الدراسة في مرحلة الدراسات العليا كالماجستير

الكلمات المفتاحية: السنن، الحسن، الدارقطني، غريب ، منكر ، كتاب السنن .

The good hadith according to Al-Daraqutni in his book Al-Sunan؟Is it strange or objectionable

Muhammad Hamdi Abu Abdo

، College of Education،Department of Islamic Culture
. Kingdom of Saudi Arabia،University of Hail
Email: mabdoh١٠@yahoo.com

Summary

Objective of the research: The research aims to clarify his concept of the hasan hadith based on the uses of the predecessors based on their three-way division of the types of hadith (sahih، hasan، weak)، and the uses of the later people of this word (hasan) based on the five-fold division of the types of hadith (sahih، authentic for other than it، hasan in and of itself، Good for others، weak) and highlighting the concept of good hadith according to Al-Dar Qutni through (Book of Sunan.)

Research Methodology: The researcher has used well-regarded scientific methods in scientific research، including:

The deductive analytical approach: to explain the critics' statements and extract their opinions on the meaning of (good) and analyze the critics' phrases to reach the closest meaning to the description of (good.)

The comparative critical approach: by comparing the sayings of scholars in criticizing the hadiths that are the subject of the study

Research results: Identifying the meaning of hasan and its uses according to the imams of hadith and its sciences in order to arrive at what Al-Dar Qutni approved or disagreed with. Identifying the statements of critics in the books of well-regarded reasons and weighing between them to arrive at a judgment on the word Al-Hasan according to Al-Dar Qatni. I studied five examples of the hadiths that were judged. Al-Daraqutni said، "Hassan".

I did not discuss the rest of the examples for fear of lengthening، which conflicts with the rules of publishing. I found out that Al-Daraqutni differed in his book "The Reasons for the Prophetic Hadiths" from the method he followed in his book "Al-Sunan،" due to the jurisprudential nature of the book's subject matter. However، in jurisprudential issues، some imams may be lenient or give up on the matter. Some of their terms or rules. However، I mentioned that what is meant by good is the preserved hadith.

Irecommend that all the hadiths in which Al-Daraqutni said "Hasan" be studied in an abstract form، or those that were composed of two descriptions، such as his saying "Hasan and its men are trustworthy،" or "Hasan Sahih" and similar complex critical descriptions، and that the study be at the postgraduate level such as the Master's degree.

Keywords: Al-Sunan، Al-Hasan، Al-Daraqutni، Gharib، Munkar، Book of Sunan.

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتد، ومن يضلل فلن تجد له وليًا مرشدًا، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، أما بعد:

فإن علم مصطلح الحديث، علم ظهر بقواعده وضوابطه في بداية القرون المتأخرة، بعد قرن عصر الرواية، وقد نستطيع القول بأن بواكيره قد بدأت في منتصف القرن الثالث الهجري، وأخص على وجه التحديد ظهور مصطلح " الحسن "، الذي قرر قاعدته ولبنته الأولى، ووضع له تعريفًا محددًا الإمام الترمذي المتوفي (٢٧٩هـ) فقال عنه: " وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن فإنما أردنا به حُسن إسناده عندنا:" كل حديث يُرْوى لا يكون في إسناده من يُتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويُروى من غير وجه نحو ذاك، فهو عندنا حديث حسن"، ثم تتابع الأئمة المتأخرون من بعده على وضع تعريفات للحسن سأذكرها في ثنايا هذا البحث في مبحث خاص، والإمام الذهبي قد أشار في كتابه الموقظة إلى أنه يصعب الوقوف على تعريف محدد مضبوط للحسن كما سأبين، لكن قد نستطيع الوقوف على معنى الحسن عند من استخدمه باستقراء كتبه، أو كتابه الذي استخدم وأكثرَ فيه من استخدام هذا الوصف أو المصطلح. ومن هؤلاء الأئمة النقاد الذين استخدموا هذا الوصف المصطلحي الإمام الدارقطني ت(٣٨٥ه) في كتابه" السنن".

وأما أسباب الدراسة: فقد أثير في بعض الأوساط العلمية بأن كتاب سنن الدارقطني هو كتاب غرائب ومنكرات، وقد ثنّى بعض المشتغلين بالحديث على هذه المقولة، وذكر في أحد كتبه أن مقصود الدارقطني من "الحسن" هو المنكر والغريب، فرأيت تتبع المسألة واستقرائها للوصول إلى أقرب مفهوم للحسن عند الدارقطني من خلال الدراسة التطبيقية.

فكانت حدود الدراسة: هي جمع الأحاديث التي أطلق الدارقطني الحكم عليها بقوله (حسن) فقط دون ما كان وصفًا مركبًا كـ(حسن صحيح، أو حسن رجاله ثقات، وغيرها من الأوصاف

المركبة)، ولطبيعة البحوث الأكاديمية فإنني اقتصرت على دراسة خمسة نماذج فقط خشية التطويل، وخشية مخالفة قواعد النشر.

وتمثلت مشكلة البحث: بأن بعض أهل العلم أطلق على(الحسن) الذي استخدمه الإمام الدارقطني بأنه منكر، وغريب، وهذا مُشكل من حيث التطبيق، فجاءت هذه الدراسة لحل هذا الإشكال، وبيان أنّ الغريب، والمنكر ليس وصفًا مضطردًا لكل حديث (حسن) .

وأما الدراسات السابقة، ففي حدود علمي، فلم أقف على بحث بهذا العنوان(الحسن عند الدارقطني هل هو منكر وغريب؟)، وهناك دراسات تعلقت بمنهج الإمام الدارقطني في كتابه السنن، لكنها لم تتطرق لتخصيص هذه الجزئية بالدراسة.

الهدف من البحث : يهدف البحث إلى بيان مفهومه للحديث الحسن على استعمالات المتقدمين بناء على تقسيمهم الثلاثي لأنواع الحديث (صحيح، حسن، ضعيف)، واستعمالات المتأخرين لهذا اللفظ(الحسن) بناء على القسمة الخماسية لأنواع الحديث(صحيح، صحيح لغيره، حسن لذاته، حسن لغيره، ضعيف) وإبراز مفهوم الحديث الحسن عند الدار قطني من خلال (كتاب السنن).

منهج البحث : لقد استخدم الباحث مناهج علمية معتبرة في البحث العلمي، منها:

١- المنهج التحليلي الاستنباطي: لبيان أقوال النقاد واستنباط آرائهم في معنى (الحسن) وتحليل عبارات النقاد للوصول إلى أقرب معنى لوصف (الحسن).

٢- المنهج النقدي المقارن: وذلك بمقارنة أقوال العلماء في نقد الأحاديث موضع الدراسة .

وأما إجراءات البحث: فقد قمت بالإجراءات الآتية:

١-اختيار الحديث المناسب من كتاب سنن الدارقطني، وعليه وصف(حسن) فقط.

٢-أسوق الحديث بسنده، ومتنه كما ساقه الإمام الدارقطني في سننه.

٣-أقوم بعمل ترجمة وافيه لكل رجل من رجال إسناد الحديث موضع الدراسة، وأبين رتبتهم النهائية مستئنساً بأقوال النقاد.

٤-ثم أذكر أقوال النقاد في كتب العلل المعتبرة، والترجيح بينها للوصول إلى أقرب حكم على الحديث ما أمكن.

٥-أبيّن كيفية إخراج الإمام الدارقطني لهذا الحديث من خلال مراجعة، واستقراء تامين لأحاديث الباب.

٦-أثبت الحكم النهائي على الحديث، وأبيّن هل عَنِيَ الإمام الدارقطني بلفظ(حسن) المعنى الاصطلاحي له، أم أنه أراد الغرابة والنكارة؟

خطة البحث: قمت بتقسم هذا البحث إلى مقدمة، وثلاثة مباحث، الأول: استعمالات الأئمة لـ(الحديث الحسن)، وفيه سبعة مطالب، والثاني: تعريف(الحسن) عند أهل المصطلح(قبل، وبعد الإمام الدارقطني)، والثالث: الدراسة التطبيقية من خلال كتاب(سنن الدارقطني) لبيان معنى (الحسن) عنده.

ثم خاتمة ذكرت فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج، وتوصيات، ثم ألحقتها بأهم المصادر والمراجع التي استخدمتها في عملية البحث.

المبحث الأول

استعمالات الأئمة لـ(الحديث الحسن)

من خلال البحث، والتتبع للفظ(الحديث الحسن) عند أهل العلم وجدتهم يتفاوتون في استعمالاتهم للحديث الحسن على النحو الآتي :

المطلب الأول

من أطلق الحَسَن، وأراد به الصحة

أولاً: الإمام الشافعي(ت:٢٠٤هـ) (رحمه الله تعالى)، قال:" وسمعت من يروي بإسناد حسن أن أبا بكرة ذكر للنبي أنه ركع دون الصف، فقال له النبي: " زادك الله حرصًا، ولا تَعُد"[١]. قلت: وإسناد هذا الحديث أخرجه البخاري[٢].

ثانياً : الإمام البخاري(ت:٢٥٦هـ): وقد أطلق لفظ(الحسن) على أحاديث سُئِل عنها، أخرجها في جامعه الصحيح؛ كقول الترمذي في "شهداء أحد" :" وسألت محمداً عن هذا الحديث، فقال : حديث عبد الرحمن بن كعب عن جابر في شهداء أحد هو حديث حسن"[٣]، قلت: وإسناد هذا الحديث أخرجه البخاري في جامعه[٤].

---

(١) اختلاف الحديث، للشافعي/ ٥٢٥، وانظر قوله:(مسند حسن الإسناد) في حديث ابن عمر في استقبال القبلة: ص٥٣٨. وقال الحافظ ابن حجر في (النكت / ٤٢٥):" فإن حكم الشافعي على حديث ابن عمر – رضي الله تعالى عنهما- في استقبال بيت المقدس حال قضاء الحاجة بكونه حسناً خلاف الاصطلاح، بل هو صحيح متفق على صحته"، قلت: لعله يقصد بقوله:(خلاف الاصطلاح) يعني اصطلاح المتأخرين لا المتقدمين؛ لأن المتقدمين كانوا يطلقون (الحسن)، ويريدون به (الصحيح) في استعمالاتهم وهذا مشهور عنهم.

(٢) انظر:البخاري،الجامع الصحيح،باب إذا ركع دون الصف، حديث رقم(٧٨٣)، ١/ ١٥٦، وقال:"حدثنا موسى ابن إسماعيل قال: حدثنا همام عن الأعلم وهو زياد عن الحسن عن أبي بكرة أنه انتهى إلى النبي ﷺ، وهو راكع، فركع قبل أن يصل إلى الصف، فذكر ذلك للنبي ﷺفقال: زادك الله حرصًا، ولا تعد".

(٣) انظر: علل الترمذي الكبير، ما جاء في ترك الصلاة على الشهيد، ١/ ٣٠٨

(٤) البخاري، الجامع الصحيح، باب الصلاة على الشهيد، حديث رقم(١٣٤٣)، ٢/ ٩١. وقال:" حدثنا عبدالله بن يوسف حدثنا الليث قال: حدثني ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، قال: كان

ثالثاً: أبو حاتم الرازي(ت:٢٧٧هـ): وقد سأله ابنه عبد الرحمن، فقال:" وسألت أبي عن حديث رواه الحسن بن يحيى الخشني عن زيد بن واقد عن مكحول عن جبير بن نفير عن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله -ﷺ-: أقيموا الحدود في الحضر، والسفر على القريب، والبعيد، ولا تأخذكم في الله لومة لائم". ثم قال أبي: هذا حديث حسن إن كان محفوظاً"[١].

قلت: والحديث من طريق زيد بن واقد عن مكحول عن جبير بن نفير عن عبادة بن الصامت؛ رجال إسناده متصل، ورواته كلهم ثقات، ولا علّة فيه[٢].

المطلب الثاني

من أطلق الحسن، وأرد به الغرابة

أولاً: إبراهيم النخعي(ت:٩٦هـ)، قال:"كانوا إذا اجتمعوا كره الرجل أن يُخرج أَحسنَ ما عنده"[٣]. قال السمعاني:"عنى إبراهيم بالأحسن: الغريب؛ لأن الغريب غير المألوف يُستحسن أكثر من المشهور المعروف"[٤].

ثانياً: شعبة بن الحجاج(ت:١٦٠هـ)، وقد قيل له :" كيف تركت أحاديث العرزمي، وهي حِسان؟

قال: "من حُسنها فرَرت"[٥]. قلت: يعني من غرابتها.

ثالثاً : وكيع بن الجراح(ت: ١٩٧هـ) وقال:" كلُّ حديثٍ حسنٍ؛ عبدُ السلام بن حرب يرويه"[٦].

النبي ﷺ يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في ثوب واحد ثم يقول أيهم أكثر أخذا للقرآن فإذا أشير له إلى أحدهما قدمه في اللحد، وقال: أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة، وأمر بدفنهم في دمائهم ولم يغسلوا ولم يصل عليهم".

(١) علل الحديث، لابن أبي حاتم ١/ ٤٥٣. برقم(١٣٦٠).

(٢) قلت: زيد بن واقد من رجال البخاري، ومكحول وجبير بن نفير من رجال مسلم.

(٣) الذهبي، تذكرة الحفاظ ١/ ٥٩

٤) السمعاني، أدب الإملاء والاستملاء ٥٩.

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١/ ١٤٦.

(٦) العقيلي، الضعفاء ٣/ ٦٩، تهذيب الكمال ، المزي ١٨/ ٦٨

رابعاً : أبو زرعة الرازي(ت:٢٦٤هـ): حيث قال البرذعي:" قال لي أبو زرعة: خالد بن يزيد المصري، وسعيد بن أبي هلال صدوقان؛ وربما في قلبي من حُسن حديثهما"[١].

قلت: يعني: لكونها غرائب؛ لأن الغرائب هي التي يُخشى من الخطأ فيها.

خامسًا: الرامهرمزي(ت:٣٦٠هـ): ونقل بإسناده عن عبدالله بن داود قال: قلت لسفيان يا أبا عبدالله: حديث مجوس هَجَر؟ قال: فنظر إليّ ثم أعرض، فقلت يا أبا عبد الله: حديث مجوس هجر؟ قال: فنظر إلي ثم أعرض عني، ثم سألته، فقال له رجل إلى جنبه: فحدثني به، وكان إذا كان الحديث حسنًا لم يكد يحدث به"[٢] .

المطلب الثالث

من أطلق الحسن، وأراد به النكارة

أولاً: أحمد بن حنبل(ت:٢٤١هـ)، قال عبدالملك الميموني: سألته -يعني الإمام أحمد-عن ابني بريدة، فقال: سليمان أحلى في القلب، وكأنه أصحهما حديثاً، وعبدالله له أشياء، إنا ننكرها من حُسنها، وهو جائز الحديث"[٣].

ثانياً: علي بن المديني(ت:٢٣٤هـ) قال في حديث يعقوب القمي عن حفص بن حميد عن عكرمة عن ابن عباس عن عمر -رضي الله عنه - "أن النبي -صلى الله عليه وسلم - قال: إني مُمسِك بحُجَزكم عن النار:" هذا حديث حسن الإسناد، وحفص بن حميد مجهول لا أعلم أحداً روى عنه إلا يعقوب القمي، ولم نجد هذا الحديث عن عمر إلاَّ من هذا الطريق، وإنما يرويه أهل الحجاز من حديث أبي هريرة"[٤].

---

(١) أبو زرعة الرازي، الضعفاء وأجوبة أبو زرعة على سؤالات البرذعي ٢/ ٣٦١

(٢) الرامهرمزي، المحدث الفاصل / ٥٦٤. باب من كره أن يروي أحسن ما عنده.

(٣) العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي عنه / ١٦٢ برقم(٣٥٢).

(٤) العلل لابن المديني، ٩٤ برقم(١٥٩).

ثالثاً: عبدالله بن المبارك(ت:١٨١هـ): وقد نقل عنه العقيلي وقال في ترجمة محمد بن شجاع النبهاني: "حدثني عبدالله بن محمد بن سعدويه المروزي حدثنا أحمد بن عبدالله بن بشير المروزي حدثنا سفيان بن عبد الملك قال: سمعت ابن المبارك يقول: محمد بن شجاع ليس بشيء، ولا يعرف الحديث.

حدثني الفضل بن عيسى الهاشمي حدثنا هدية بن عبد الوهاب حدثنا الفضل بن موسى قال: قال عبدالله بن المبارك: أُخرُج إلى هذا الشيخ، فائتني بحديثه، يعني محمد بن شجاع؛ قال: فذهبت أنا، وأبو تميلة، فأتيته بحديثه، فنظر ابن المبارك في حديثه فقال: لا إله إلا الله ما أحسنَ حديثه! وحدثنا يحيى بن عثمان حدثنا نعيم بن حماد قال: محمد بن شجاع ضعيف، أخذ ابن المبارك كتبه، وأراد أن يسمع منه، فرأى منكرات، فلم يسمع منه"[1].

المطلب الرابع

من أطلق الحسن(حُسْن اللفظ)، وأراد به الضعيف

ومنه ما قاله ابن عبد البر(ت: ٤٦٣هـ) في حديث معاذ بن جبل مرفوعاً: "تعلّموا العلم؛ فإنَّ تعَلُّمه لله خشية...": "وهو حديث حسن جداً، ولكن ليس له إسناد قوي"[2].

قال العراقي(ت:٨٠٦هـ):" فأراد بالحُسن، حُسن اللفظ قطعاً، فإنه من رواية موسى بن محمد البلقاوي عن عبد الرحيم بن زيد العمي، والبلقاوي هذا: كذّاب؛ كذّبه أبو زرعة، وأبو حاتم، ونسبه ابن حبان، والعقيلي إلى وضع الحديث، والظاهر أنّ هذا الحديث مما صنعت يداه، وعبد الرحيم بن زيد العمي: متروك الحديث أيضاً"[3].

---

(١) انظر: الضعفاء الكبير للعقيلي ٤/ ٨٤ برقم (١٦٤٠).

(٢) جامع بيان العلم لابن عبد البر، ١/ ٢٣٨. وقد ذكره ابن عرّاق في كتابه" تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة والموضوعة" ١/ ٣.

(٣) التقييد والإيضاح للعراقي / ٦٠

المطلب الخامس

من أطلق الحسن، وأراد به الإتقان

ومنه ما ذكره الحافظ الذهبي(ت:٧٤٨)هـ في ترجمة عباس الدوري عن الأصَمّ أنه قال فيه:" لم أرَ في مشايخي أحسن حديثاً منه".

وعلّق الذهبي مبيناً مراده بقوله:" يحتمل أنه أراد بحُسن الحديث: الإتقان، أو أنه يتبع المتون المليحة، فيرويها، أو أنه أراد علو الإسناد، أو نظافة الإسناد، وتَرْكه رواية الشاذ، والمنكر، والمنسوخ، ونحو ذلك، فهذه أمور تقضي للمُحَدّث إذا لازمها أن يقال: ما أحسن حديثه"[١].

المطلب السادس

من أطلق الحسن، وأراد به المجهول

ومنه ما أشار، وألمح إليه إمام العلل علي بن المديني، فقال:" حديث عمر أن النبي -ﷺ- قال:" إني مُمْسِك بحُجزكم عن النار" قال هذا حديث حسن الإسناد؛ وحفص بن حميد مجهول لا أعلم أحداً روىٰ عنه إلا يعقوب القمي، ولم نجد هذا الحديث عن عمر إلا من هذا الطريق، وإنما يرويه أهل الحجاز من حديث أبي هريرة"[٢].

قلت: وقد يُخَالَف ابن المديني في تجهيل حفص بن حميد، فقد قال ابن معين:" صالح"[٣]، وقال أبو حاتم:" شيخ قمي"[٤]، وذكره ابن حبان في الثقات[٥]، وقال ابن حجر:" لا بأس به"[٦].

ولكنه استخدم الحديث الحسن علىٰ رواية المجهول(عنده)، وهو شاهدنا في المسألة.

---

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي ، ٢٤/ ٢٤-٢٥.

(٢) العلل لعلي بن المديني، ٩٤-٩٥. قلت: وهذا الحديث أخرجه أحمد في(المسند ١/ ٤٢٤ حديث رقم (٤٠٢٧)) والطبراني في (الكبير ١٠/ ٢١٥ حديث رقم(١٠٢١٥)) والطيالسي في(المسند ١/ ٣١٨ حديث رقم(٤٠٢)) كلهم من طريق المسعودي عن الحسن بن سعد عن عبده النهدي عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله.... به .

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٣/ ١٧١.

(٤) المرجع السابق.

(٥) الثقات لابن حبان، ٦/ ١٩٦

(٦) التقريب لابن حجر، ١/ ١٧٢.

المطلب السابع

من أطلق (الحسن)، وأراد به (الحسن لذاته)[1]

وأقصد بقولي:(حسن لذاته) هو الحديث الذي عرّفه الأئمة المتأخرون كابن حجر وغيره بأنه:" الذي في إسناده راوٍ قد خفَّ ضبطه"[2]. وقد استعمل هذا اللفظ بعض الأئمة منهم:

- البخاري: وقد نقل عنه الإمام الترمذي كثيراً من أحكامه بالحُسْنِ على بعض الأحاديث والأسانيد منها:

قال الترمذي:" حدثنا القاسم بن دينار حدثنا مالك بن إسماعيل حدثنا ذؤاد بن علبة عن مُطَرِّف عن الشعبي عن أبي عبد الله الجَدلي عن خزيمة بن ثابت عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال في المسح على الخفين:" ثلاثة أيام، ولياليهن؛ للمسافر، ويوم للمقيم".

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: إنما روى هذا الحديث ذؤاد بن علبة عن مطرف عن الشعبي، ولا أرى هذا الحديث محفوظاً، ولم يعرفه إلا من هذا الوجه، وسألت محمداً فقلت: أي الحديث عندك أصح في التوقيت في المسح على الخفين؟ قال: حديث صفوان بن عسال، وحديث أبي بكرة حَسَن"[3].

قلت: وحديث أبي بكرة رواه ابن ماجه[4]، وابن خزيمة[5]، وابن حبان[6]، والدارقطني[7]، (كلهم) من طريق المهاجر أبو مخلد عن عبدالرحمن بن أبي بكرة عن أبيه عن النبي -ﷺ- أنه رخص للمسافر

---

(١) قلت: وهذا حسب تقسيمات المتأخرين لأنواع الحديث(صحيح، صحيح لغيره، حسن لذاته، حسن لغيره، ضعيف)، وأما المتقدمون فكانت تقسيماتهم لأنواع الحديث(صحيح وضعيف) فقط.

(٢) ابن حجر، نخبة الفكر / ١. قلت: مع توفر بقية شروط الصحيح.

(٣) الترمذي، العلل الكبير ١/ ٧٩.

(٤) السنن لابن ماجه، ١/ ٣٤٩ برقم(٥٥٦).

(٥) الصحيح لابن خزيمة، ١/ ٩٦ برقم (١٩٢)،

(٦) الصحيح لابن حبان، ٤/ ١٥٧.

(٧) السنن للدارقطني، ١/ ٣٥٧، برقم(٧٤٧).

إذا توضأ ولبس خفيه ثم أحدث وضوءاً أن يمسح ثلاثة أيام ولياليهن، وللمقيم يوماً وليلة"، وألفاظهم متقاربة.

وفيه المهاجر أبو مخلد، وقد نقل ابن حجر أقوال أهل النقد فيه، فقال:" قال ابن معين صالح، وقال أبو حاتم: ليّن الحديث؛ ليس بذاك، وليس بالمتقن، يُكتب حديثه، وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال الساجي هو صدوق معروف، وليس من قال فيه مجهول بشيء"[1].

قلت: ووثقه العجلي[2]، ثم عقّب الحافظ ابن حجر، فقال:" فهذا على شرط الحسن لذاته كما تقرر"[3].

□

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٨/ ٢٦٢، الثقات لابن حبان،٧/ ٤٨٦، تهذيب التهذيب لابن حجر، ١٠/ ٢٨٧.

(٢) معرفة الثقات للعجلي، ٢/ ٢٦٨ .

(٣) النكت على ابن الصلاح لابن حجر، ٤٢٨. ولكن العقيلي في(الضعفاء ٤/ ٢٠٨) أعلّ الحديث بعدم وجود متابع للمهاجر فيه؛ فقال في ترجمة المهاجر:" ومن حديثه ما حدثناه محمد بن أيوب قال: حدثنا عبدالله بن عبد الوهاب الحجبي قال: حدثنا عبد الوهاب الثقفي قال: حدثنا المهاجر أبو مخلد مولى أبي بكرة "أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص في المسح على الخفين ثلاثة أيام، ولياليهن للمسافر، ويومه، وليلة للمقيم" حدثناه محمد بن هارون بن عبد الخالق قال: حدثنا إبراهيم بن حجاج قال: حدثنا وهيب قال: حدثنا المهاجر أبو مخلد مولى أبي بكرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه، والمتن معروف من غير هذا الوجه، ولا يتابع مهاجر على هذه الرواية". قلت: ولكن للحديث شواهد صحيحة كثيرة عن علي عند(ابن حبان٤/ ١٥١)، وعن خزيمة بن ثابت عند(ابن حبان٤/ ١٥٨) وغيرهما، يتقوى بها حديث المهاجر.

المبحث الثاني

تعريف الحسن عند أهل المصطلح (قبل، وبعد الدارقطني)

المطلب الأول

الحسن: لغة، واصطلاحاً

إنَّ معرفة المعنى اللغوي، والاصطلاحي مُهِم في الوقوف على أقرب، وأدق مفهوم للوصف المراد(الحسن)، فقد يكون بينهما انسجام، واتفاق يتكامل بهما التعريف الدقيق للوصف السابق.

الحسن في اللغة:

قال ابن فارس: " الحاء، والسين، والنون أصل واحد، فالحُسْنُ ضد القُبْحِ "[1].

وقال الراغب الأصفهاني:" الحَسَنُ عبارة عن كلِّ مُبْهِج مَرغُوب فيه، وذلك ثلاثةُ أضرب: مُستحسَن من جِهةِ العَقلِ، ومُستحسَن من جهة الهَوى، ومُستحسَن من جهَةِ الحِسِّ...والحُسْنُ أكثرُ ما يُقالُ في تعارُفِ العَامَّة في المستحسَن بالبَصرِ... وأكثرُ ما جَاء في القرآن من الحُسْنِ فللمستحسَنِ من جهة البَصِيرةِ "[2].

وقال أبو البقاء الكفوي:" إنَّ كلاًّ من الحُسْنِ، والقُبح يطلق على معان ثلاثة؛ الأول: صفةُ الكمالِ، وصفةُ النقصِ، كما يقال: العلمُ حسَنٌ، والجهل قَبيحٌ. والثاني: ملاءمةُ الغرضِ، ومنافرتُه، وقد يُعبَّر عنهما بالمصلحةِ، والمفسدةِ. والثالث: تعلُّقُ المدحِ، والذمِّ عاجلاً، والثوابِ، والعقابِ آجلاً"[3].

فالحسن ضد القبيح، وهو راجع إلى ما تَميل إليه النفس وتشتهيه، إمَّا عقلاً، أو هَوىً، أو حِسّاً، وقد تختلف معايير الاستحسان من شخص إلى آخر.

الحسن اصطلاحاً:

اختلف العلماء في تعريف الحديث الحسن على النحو الآتي:

في البداية؛ ومن خلال اطلاعي على تعريفات الأئمة للحديث الحسن، وقفت على كلام نفيس، ودقيق للإمام الذهبي في(الموقظة)، قال:" وفي تحرير معنى الحديث الحسن اضطراب.. ولا تطمع بأن للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها، فأنا على إياس من ذلك"[4].

---

(1) معجم مقاييس اللغة، ٢/ ٥٧ ، مادة حسن.

(2) المفردات في غريب القرآن/ ١١٨، مادة حسن.

(3) الكليات / ٤٠٢.

(4) الموقظة للذهبي، ٢٦ – ٢٨. بتصرف يسير .

وقال الطِّيبي(ت:٧٤٣هـ):" اعلم أنَّ هذا المقام مقام صعب مرتقاه، وعقبة كؤود، من استعلى ذروتها ثم انحدر منها وقف على اصطلاحات هذا الفن، وعَثر على جُلِّ أنواعه بإذن الله تعالى"[١].

ومع ذلك سأحاول ما استطعت جمع أقوال أئمة الشأن في تعريفهم للحديث الحسن في محاولة للوصول لأقرب تعريف يلتقي مع مراد الإمام الدارقطني من الحديث الحسن، علمًا بأنني لم أقف على تعريف محدد للمتقدمين كالبخاري، وابن المديني، وأبي حاتم، وغيرهم لـ(الحسن) إلا ما يمكننا استنباطه من خلال تطبيقاتهم النقدية على الأحاديث.

وسأذكر التعريفات دون وقوف على ما انتقد عليها كونها جامعة مانعة أم غير ذلك! **وقد أذكرُ إشكالات في بعض التعريفات.**

١-**الإمام الترمذي ت(٢٧٩هـ)**: عرّف الترمذي الحديث الحسن بقوله:" وَمَا ذكرنَا فِي هَذَا الْكتاب حَدِيث حسن، فَإِنَّمَا أردنَا بِهِ حُسْن إِسْنَاده عندنَا:" كل حَدِيث يروى لَا يكون فِي إِسْنَاده من يتهم بِالْكَذِبِ وَلَا يكون الحَدِيث شاذاً، ويروى من غير وَجه نَحْو ذَاك، فَهُوَ عندنَا حَدِيث حسن"[٢].

وقد يُشكِل على هذا التعريف أنَّ الترمذي -رحمه الله- لم يذكر اتصال السند من ضمن التعريف، ولم يذكر العلة؛ ثم إنه اشترط الاتهام بالكذب، ولم يذكر المتروك، والمُخَلِّط كثيراً، ونحوهم.

٢-**الخطابي ت(٣٨٨هـ)**: عَّرف الخطابي الحديث الحسن بقوله :"هو ما عُرِف مخرجه، واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامَة الفقهاء"[٣] .

٣-**ابن الجوزي ت(٥٩٧ هـ)**: عرَّف ابن الجوزي الحديث الحسن بقوله: ما فيه ضُعفٌ قريب محتمل"[٤].

٤-**ابن الصلاح ت(٦٤٣هـ)**: عرَّف ابن الصلاح الحديث الحسن بتقسيم تعريف الحسن إلى قسمين: الأول: الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما

---

(١) الخلاصة / ٤٣

(٢) العلل الصغير للترمذي، / ٧٥٨.

(٣) معالم السنن للخطابي، ١/ ٦.

(٤) الموضوعات لابن الجوزي، ١/ ٣٥.

يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث، أي: لم يظهر منه تعمّد الكذب في الحديث، ولا سبب آخر مُفَسِّق، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عُرِف بأنّ رُوي مثله، أو نحوه من وجه آخر، أو أكثر، حتىٰ اعتضد بمتابعة مَنْ تابع راويه علىٰ مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه، فيخرج بذلك عن أنّ يكون شاذًا ومنكرا". وكلام الترمذي علىٰ هذا القسم يتنزل"[1].

قلت: فالحسن حسب هذا القسم هو: ما رواه الضعيف إذا كثرَت مخارج أسانيده، وتعددت طرق حديثه، وهذا الوصف ينطبق علىٰ ما يعرف بالحسن لغيره. ولكن قد يُشكل علىٰ تعريف ابن الصلاح أنه ترك الشذوذ، والعلة القادحة من حدِّ هذا التعريف.

الثاني: أن يكون راويه من المشهورين بالصدق، والأمانة، غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح؛ لكونه يقصر عنهم في الحفظ، والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يُعد ما ينفرد به من حديثه منكراً، ويعتبر في كل هذا مع سلامة الحديث من أن يكون شاذاً، ومنكراً، سلامته من أن يكون معللاً. وعلىٰ القسم الثاني يتنزل كلام الخطابي"[2].

قلت: فيكون الحسن هو: ما رواه العدل خفيف الضبط مع اتصال السند". وهذا الوصف ينطبق علىٰ ما يعرف بالحسن لذاته.

٥ - **ابن القيم ت(٧٥١ هـ)** :" الحديث الذي تعددت طرقه، وروي من وجوه مختلفة، وعرف مخرجه، ورواته ليسوا بمجروحين، ولا متهمين، وليس في أحاديث الأصول ما يعارضه"[3].

٦- **ابن كثير ت(٧٧٤هـ)**: قال:" وهذا النوع لمَّا كان وسطاً بين الصحيح، والضعيف في نظر

---

(١) مقدمة ابن الصلاح(معرفة علوم الحديث)/ ١٠٠- ١٠١.

(٢) مقدمة ابن الصلاح(معرفة علوم الحديث)/ ١٠٠- ١٠١..

(٣) انظر : حاشية ابن القيم علىٰ سنن أبي داود ٨/ ٧٨. بتصرف يسير. وتمام قوله؛ قال الحافظ ابن القيم:" فهذا ما رد به حديث الخال، وهي بأسرها وجوه ضعيفة، أما قولهم: إن أحاديثه ضعاف، فكلام فيه إجمال، فإن أريد بها أنها ليست في درجة الصحاح التي لا علة فيها، فصحيح، ولكن هذا لا يمنع الاحتجاج بها، ولا يوجب انحطاطها عن درجة الحسن، بل هذه الأحاديث وأمثالها هي الأحاديث الحسان؛ فإنها قد تعددت طرقها، ورويت من وجوه مختلفة، وعرفت مخارجها، ورواتها ليسوا بمجروحين، ولا متهمين، وقد أخرجها أبو حاتم ابن حبان في صحيحه، وحكم بصحتها، وليس في أحاديث الأصول ما يعارضها".

الناظر، لا في نفْس الأمر، عَسُر التعبيرُ عنه، وضبطُه على كثير من أهل هذه الصناعة، وذلك لأنَّه أمْرٌ نِسبيٌّ، شيء ينقَدِح عند الحافظ، ربما تقصُر عبارته عنه"[1].

٥- **علاء الدين ابن النَّفيس ت(٦٨٧هـ)**: "الخبر الحسن هو ما فيه وَهْن لا يقوى إلى حد يمنع العمل به"[2].

٦- **الذهبي ت(٧٤٨هـ)** : عرّف الحديث الحسن بقوله:" الحَسَنُ ما ارتَقَى عن درجة الضعيف، ولم يَبلُغ درجةَ الصحَّة"[3].

٧- **ابن الْمُلَقِّن ت(٨٠٤هـ)**: قال:" والحسن: ما كان إسناده دون الأول -يعني الصحيح - في الحفظ والإتقان"[4]

٩-**ابن ناصر الدين الدمشقي (ت٨٤٢هـ)**: قال:" وأقرب تعريف للحسن: أنه ما انحط عن مرتبة الصحيح، وارتفع عن الضعيف"[5].

١٠-**الحافظ ابن حجر ت(٨٥٢هـ)**:عرَّف الحافظ ابن حجر الحديث الحسن في النخبة بقوله:" فإنْ خَفَّ الضَبطُ، فالحسن لذاته"[6].

قلت: أي إنْ خفَّ الضبط مع توفر بقية شروط الصحيح؛ أي ما اتصل إسناده، ورواه عَدلٌ، خفيف الضبط، عن مثله، منْ غير شذوذ، ولا علة، فهو الحسن.

١١-**البقاعي ت(٨٨٥هـ)**: قال:"الشروط ستة، وهي: الضبط، والعدالة، والاتصال، وفقد الشذوذ، وفقد العلة، ووجود العاضد عند الاحتياج إليه، فالأول يتنازعه الصحيح، والحسن، فما كان في أعلاه، فهو الصحيح، وما كان في أدناه، فهو الحسن، والسادس مختص بالحسن، والأربعة الباقية يشتركان فيها"[7].

---

(١) اختصار علوم الحديث ١/ ١٢٩.

(٢) المختصر في علم أصول الحديث النبوي / ١٢٣.((

(٣) الموقظة للذهبي، / ٢ .

(٤) التذكرة في علوم الحديث (المطبوع مع التوضيح الأبهر) / ٥٢.

(٥) عقود الدرر في علوم الأثر وشرحها حل عقود الدرر ٣٨، ٤١.

(٦) نخبة الفكر لابن حجر، / ١.

(٧) النكت الوفية ١/ ٣٠٧.

١٢- **أبو عبدالله الكافِيَجي ت(٨٧٩هـ)**: قال:" ومنها الحسن... فاختلف فيه على أقوال أصحها هو الذي يكون راويه مشهوراً بالصدق، والأمانة مع قصور في حفظه، وإتقانه، أو مستور الحال مع أنّ لا يكون كثير الخطأ، ولا متهما بالكذب، بحيث لا يكون فيه علة قادحة (لا إنكار، وشذوذ يضر)، فخرج عنه الصحيح، والضعيف، وبعض المعلل، والشاذ، والمنكر، كحديث" لولا أن أشق على أمتي، لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة"[١].

١٢- **السَّخَاويُّ ت(٩٠٢هـ)**: قال:" إذ هو، والصحيح سواء، إلا في تمام الضبط "[٢].

١٣-**البيقوني**[٣]: عرَّف البيقوني الحديث الحسن بقوله:" والحسن المعروف طرقاً، وغَدَت رجاله لا كالصحيح اشتهرت"[٤]، أي: ما اتصل سنده، واشتهر رجاله، ولكن رجاله ليسوا بتامّي الضبط كرجال الصحيح، وقد يُشكل على التعريف عدم ذكره للعلة، ولا الشذوذ.

المطلب الثاني

مراد (الحسن) عند الدارقطني

إذا أردنا أن نكشف عن مراد الأئمة في عصر الرواية – أي في نهاية القرن الثالث الهجري تقريباً- في بعض مصطلحاتهم، أو إطلاقاتهم الوصفية، أو النقدية على حديث ما، أو إسناد ما

---

(١) المختصر في علم الأثر / ١١٥ – ١١٦. ولعله يقصد هذا الحديث الذي أخرجه: أحمد(المسند ٢/ ٣٩٩ برقم ٩١٦٨) قال عبد الله بن أحمد حدثني أبي ثنا معاوية قال ثنا زائدة عن محمد يعني بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي –صلى الله عليه و سلم- قال:" لولا أن أشق على أمتي، أو على المؤمنين لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة"، وفيه محمد بن عمرو بن علقمة الليثي، وهو حسن الحديث.

(٢) التوضيح الأبهر / ٥٢.

(٣) الإمام البيقوني لم تسعف التراجم في ترجمته أو التعريف به فلا يكاد يوجد له ترجمة كما هي في تراجم غيره ممن ألف ونظم حتى إنهم اختلفوا في اسمه والاختلاف هذا أيضا ليس عن يقين؛ فمنهم من قال: أن اسمه طه بن محمد، ومنهم من قال: أنه عمر بن محمد، وأنه موجود في القرن الحادي عشر في عام ١٠٨٠هـ ، معلومات فقط هكذا، ليس هناك معلومات واضحة عن هذا الإمام، وقيل : اسمه عمر بن محمد بن فتوح الدمشقي الشافعي المتوفي سنة ثمانين وألف". انظر: التقريرات السنية شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث، لحسن بن محمد المشاط المالكي ت(١٣٩٩هـ). و الكواكب الدرّية على المنظومة البيقونيّة للشارح: سليمان بن خالد الحربي.

(٤) البيقونية للبيقوني، / ١.

بوصف ما، أو نقد ما، فلا بد من تتبع أحكامهم، وإطلاقاتهم هذه، ودراستها دراسة تطبيقية عميقة متأنية للوصول إلى حكم دقيق - أو شبه دقيق- لفهم مرادهم من هذا المصطلح، أو الوصف.

ومن هذه الإطلاقات، والأوصاف لفظ(الحَسَن) عندهم الذي ينبغي الوقوف عنده وقوفاً متأنياً، فقد احتار من جاء بعدهم من الأئمة[1] أن يقف على المعنى المراد منه على وجه التحديد.

وبناء على هذا يظهر لنا أهمية العناية بهذا اللفظ (الحَسَن)، وخاصة عند الإمام الدارقطني. ومن هنا حرصتُ على جمع الأحاديث التي وصفها الدارقطني في سُنَنِه(بالحُسْنِ مجرداً) دون وصف آخر كقوله: حسن صحيح، أو حسن رجاله ثقات، أو حسن إسناده متصل، وغيرهما.

وفي البداية لا بد من الوقوف على ما فهمه العلماء من (الحسن) عند الدارقطني، فمن خلال تتبعي لأفهام السادة العلماء لـ(الحسن) عند الدارقطني وجدت أن أفهامهم تكاد تتفاوت من عالم لآخر، فقد أطلق بعضهم وصفاً عاماً لأحاديث كتاب السنن بأنه مرتع للأحاديث الغرائب فيدخل فيه الحسن وغيره، خلا الصحيح، وبعضهم قال بأن الحسن هو المنكر! كما سنرى، على النحو الآتي:

١ - **قال شيخ الإسلام ابن تيمية ت(٧٢٨هـ)**: "صّنف الإمام الدارقطني "السنن" كي يذكر فيه الأحاديث المستغربة في الفقه، ويجمع طرقها.."[2]، وقال في "مجموع الفتاوى": "وغاية ما يُعزى مثل ذلك إلى كتاب الدارقطني-أي السنن- وهو قصد به غرائب السنن، ولهذا يروي فيه من الضعيف، والموضوع ما لا يرويه غيره.."[3]، قلت: وأحكام شيخ الإسلام هذه أغلبية ليست عامة. بدليل ما وجدناه في "السنن" من تصريحات بالحكم بالصحة، والحُسن، والأسانيد القوية، والثابتة، مما أطلقه الدارقطني على جزء لا بأس به من أحاديث كتابه.

---

(١) أي : المتأخرون والمعاصرون .

(٢) التسعينية، لابن تيمية ٣/ ٩٢٢، وقال في الفتاوى الكبرى (٥/ ٢٩٩):"أبو الحسن (الدراقطني) -مع إتمام في الحديث- فإنه إنما صنف هذه السنن كي يذكر فيها الأحاديث المستغربة في الفقه، ويجمع طرقها. فإنها هي التي يحتاج فيها إلى مثله.

(٣) مجموع الفتاوى ٢٧/ ١٦٦.

٢-**وقال ابن عبد الهادي(٧٤٤هـ)**:"والدارقطني إنما جمع في كتابه "السنن" غرائب الأحاديث، والأحاديث المعللة، والضعيفة فيه أكثر من الأحاديث الصحيحة السالمة من التعليل"[١].

ويفهم من كلام ابن عبدالهادي أن كتاب السنن للدارقطني هو مرتع خصب للأحاديث المعلولة، والأحاديث الغرائب، وهذه يدخل فيها (الحسن) كونه لم يسلم من الخطأ، والعلة. ويفهم أيضاً أن فيه بعضاً من الأحاديث الصحيحة السالمة من الخطأ.

٣-**قال الزيلعي ت(٧٦٢هـ) عن حديث**: "وإنما رواه الدارقطني في سننه التي يروي فيها غرائب الحديث"[٢].

٤-**وقال الذهبي ت(٧٤٨هـ)** :"سنن الدارقطني مجمع المنكرات"[٣].

٥-**وقال العيني ت(٨٥٥هـ)** :" وقد روى الدارقطني في "سننه" أحاديث سقيمة، ومعلولة، ومنكرة، وغريبة، وموضوعة"[٤].

٦-**وقال الكتاني ت(١٣٤٥هـ)**:" وسنن الدارقطني جمع فيها غرائب السنن"[٥].

قلت: والمفهوم من كلامهم السابق أن الدارقطني جمع الغريب، والسقيم، والمعلول، والمنكر في كتابه، هكذا مطلقًا دون بيان لاستثناء موجود فعلًا في كتابه من غير هذه الأوصاف كالصحيح، والحسن، والضعيف المحتمل المعمول به.

وذهب أحد المعاصرين[١] إلى أن مفهوم الحسن عند الدارقطني أراد به الغريب، والمنكر كما سنرى!!

---

(١) تنقيح التحقيق ٣/ ٢٧٦.

(٢) نصب الراية، للزيلعي ١/ ٣٤٠.

(٣) تنقيح التحقيق للذهبي، ١/ ٢٥٧ ، قلت: والظاهر أنه قد وقع تصحيف في كلمة(المنكرات) فأثبتها بعضهم على أنها(الحشرات)، وقد نبه إلى كونها تصحيف الشيخ عبدالفتاح أبو غدة في رسالته (السنة النبوية وبيان مدلولها الشرعي والتعريف بحال سنن الدارقطني) ص ٢٩ - ٣٠، فقال:" وقال الحافظ الذهبي في شأن "سنن الدارقطني" هي "مجمع المنكرات" ، ووقعت فيه هذه الكلمة محرفة إلى (مجمع الحشرات)! ".

(٤) عمدة القارئ ٦/ ١٢ .

(٥) الرسالة المستطرفة/ ٢٣ .

٧ -**قال الشيخ طارق عوض الله في كتابه (الإرشادات)**:" والحاصل: أن تحسين الإمام الدارقطني لحديث سعيد بن بشير، ليس من باب التحسين المصطلح عليه، والذي جرىٰ عليه عُرف الأئمة المتأخرين، والذي يقتضي أن الراوي المتفرد بالحديث صدوق الحفظ، وأن الحديث حجة، وثابت عن رسول الله، وإنما هو تحسين جارٍ علىٰ اصطلاح العلماء المتقدمين، حيث يطلقون "الحسن" أحياناً، ويريدون به الحسن المعنوي، وأحياناً أخرىٰ يريدون به الغرابة، والنكارة، وكلا المعنيين لا يدل علىٰ ثبوت الحديث الذي وصفوه بهذا الوصف(الحسن)، ولا علىٰ صدق الراوي الذي تفرد به في حفظه وضبطه"[٣].

وقد ذكر الشيخ طارق في كتابه المذكور شواهد كثيرة للاستدلال علىٰ أن مراد الدارقطني من(الحسن) هو الغرابة والنكارة[٣] . وسنرىٰ في ثنايا البحث صحة، أو خطأ هذا الحكم .

ومن هنا لا بد من الوقوف علىٰ نماذج من كتاب (سنن الدارقطني) لمعرفة المراد من إطلاقه(الحسن) علىٰ بعض الأحاديث. وسيكون هذا موضوع المبحث القادم إن شاء الله تعالىٰ من خلال الدراسة التطبيقية.

---

(١) وهو: الشيخ طارق عوض الله. باحث مصري في علوم الحديث.

(٢) الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات / ١٣٥.

(٣) انظر: ص(١٤٥ – ١٥٧) . وختم قائلاً/ ١٥٠:" فالحاصل ؛ أن إطلاق الدارقطني لفظ " الحسن " علىٰ هذا الحديث ، ليس من باب الإطلاق الاصطلاحي ، بل بمعنىٰ الغريب والمنكر".

المبحث الثالث

الدراسة التطبيقية من خلال كتاب (سنن الدارقطني) لبيان معنى الحسن

الحديث الأول:

قال الدارقطني:" حدثنا عبدالله بن محمد بن إسحاق الفاكهي[1] حدثنا أبو يحيى بن أبي مسرة [2] حدثنا يحيى بن محمد الجاري[3] حدثنا زكريا بن إبراهيم بن عبد الله بن مطيع عن أبيه عن عبدالله بن عمر أن رسول الله -ﷺ-، قال:"من شرب من إناء ذهب، أو فضة، أو إناء فيه شيء من ذلك، فإنما يجرجر في بطنه نار جهنم"[4]. قال الدارقطني: إِسنادُهُ حَسَنٌ.

دراسة الإسناد والحكم على الحديث:

قلت: هذا الإسناد فيه زكريا بن إبراهيم بن عبدالله بن مطيع؛ والظاهر من أمره أنه راو مجهول الحال، وليس بالمشهور، فلم أقف له على ترجمة خاصة به! وإنما وقفت على أقوال فيه تبين حاله من خلال بعض التراجم لغيره.

قال الذهبي في ترجمة "يحيى بن محمد الجاري":" هذا حديث منكر، أخرجه الدارقطني. وزكريا ليس بالمشهور"[5].

---

(١) هو: عبدالله بن محمَّد بن إسحاق بن العباس، أبو محمَّد الفاكهي المكي، من شيوخ الدارقطني. انظر ترجمته: سير أعلام النبلاء للذهبي ١٦/ ٤٥ ترجمة رقم(٢٩)، وقال الذهبي(تاريخ الإسلام ٨/ ٥٦):" وكان أسند من بقي بمكة".

(٢) هو: أبو يحيى، عبد الله بن أحمد بن زكريا بن الحارث بن أبي مسرة، المكي، شيخ الطبري، ت(٢٧٩)، قال ابن أبي حاتم(الجرح والتعديل ٥/ ٦):" كتبت عنه بمكة، ومحله الصدق"، وذكره ابن حبان في كتاب (الثقات ٨/ ٣٦٩ ترجمة رقم ١٣٩٢٣).

(٣) هو: يحيى بن محمد بن عبدالله بن مهران الجاري. نقل ابن حجر(تهذيب التهذيب ١١/ ٢٤٠) أقوال النقاد فيه فقال:" قال العجلي ثقة، وقال البخاري: يتكلمون فيه، وذكره ابن حبان في" الثقات"، وقال: يغرب، وقال أبو عوانة الإسفراييني ثنا عباس الدوري ثنا يحيى بن يوسف الزمي ثنا يحيى بن محمد الجاري بساحل المدينة: ثقة، وقال ابن عدي: ليس بحديثه بأس".

(٤) سنن الدارقطني، ١/ ٥٥، حديث رقم(٩٦). باب أواني الذهب والفضة.

(٥) ميزان الاعتدال، ٤/ ٤٠٦.

وقال الحافظ ابن حجر:" وأما الحديث الذي أخرجه الدارقطني والحاكم والبيهقي من طريق زكريا ابن إبراهيم بن عبد الله بن مطيع عن أبيه عن ابن عمر بنحو حديث أم سلمة، وزاد فيه: أو في إناء فيه شيء من ذلك؛ فإنه معلول بجهالة حال إبراهيم بن عبدالله بن مطيع، وولده"[1].

قلت: ولده هو زكريا.

وقال العيني:" قال أبو الحسن بن القطان: زكريا، وأبوه لا يُعرَف لهما حال، وقيل: الحديث معلول بإبراهيم، فإنه مجهول وكذا ولده"[2].

وذكر الحافظ ابن حجر (زكريا بن إبراهيم) في(اللسان)[3]، وقال:" ليس بالمشهور"، ولكنه في كتابه (الإصابة) ذكر أن الطبراني، وابن منده، وغيرهما أخرجوا من طريق زكريا بن إبراهيم ابن عبدالله بن مطيع عن أبيه عن جده، قال: رأىٰ مطيع في المنام أنه أُهدي إليه جِراب تمر، فذكر ذلك للنبي -ﷺ- فقال: هل بأحد من نسائك حمل؟ قال: نعم، امرأة من بني ليث، قال: فإنها ستلد لك غلاماً، فولدت له غلاماً، فأتىٰ به النبي -ﷺ-، فحنكه بتمرة، وسمّاه عبدالله، ودعا له بالبركة"[4]، وحكم الحافظ علىٰ إسناده بأنه جيد[5].

ومن هذا الإسناد نعرف بأن زكريا بن إبراهيم بن عبدالله بن مطيع حفيد الصحابي الجليل مطيع ابن الأسود القرشي العدوي. وجده عبدالله وُلِد في حياة النبي -صلىٰ الله عليه وسلم-، وروىٰ له مسلم في صحيحه، وروىٰ عنه ابناه (إبراهيم، ومحمد)، ذكرهما أهل التراجم[6].

---

(١) فتح الباري ١٠/ ١٠١.

(٢) عمدة القاري، ٢١/ ٢٠٦.

(٣) لسان الميزان، لابن حجر ٢/ ٤٧٨

(٤) الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر ٥/ ٢٦.

(٥) قلت : ولعل حكم الحافظ ابن حجر علىٰ هذا الإسناد بأنه جيد! ربما لأن الرواة في هذا الإسناد كلهم أهل بيت واحد، ويروون قصة خاصة بجدهم، ومثل هذا لا يعرفه إلا أهل البيت خاصة الرجل.

(٦) انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر، ٦/ ٣٢ – ٣٣.

ونقل الحافظ ابن حجر عن الساجي قوله:" عن هشام بن عبدالملك بن مروان أنه كان يقول كذا في الأشراف من قريش: أيوب بن سلمة بن عبدالله بن الوليد بن الوليد بن المغيرة، وعاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب، وعبد الملك بن عنبسة بن سعيد بن العاص، و إبراهيم ابن عبدالله بن مطيع، قال هشام: لا يخرج الدجال وواحد من هؤلاء حي"[1].

ومن هذا النص نعرف بأن إبراهيم كان معروفاً، ومن الأشراف، وتذهب عنه جهالة العين، ولعل جهالة الحال تزول أيضاً بقوله: (من الأشراف). ثم إن إبراهيم هذا كان له من الولد: زكريا وقد روى عنه الحسن بن زبالة، ويحيى بن محمد الجارى"[2]، وابن أبي فديك[3] ومحمد ابن الحسن[4]، وترجم له ابن أبي حاتم، ولم يذكر فيه جرحاً، أو تعديلاً[5].

وفي الجملة نريد أن نقف على وجه قول الدارقطني على هذا الإسناد بأنه (حسن)، فمن أين أتاه (التحسين)؟ وماذا يقصد به الدارقطني؟

قال الشيخ طارق عوض الله بأن مراد الدارقطني من الحسن في هذا الحديث هو الغريب، أو المنكر، فقال:" وقول الدارقطني هذا، لا يمكن حمله على "الحسن" الاصطلاحي؛ وإنما هذا بمعنى الغريب، أو المنكر، على نحو ما يُعرف عن المتقدمين، **وذلك لأمور**:

الأول: أن يحيى الجاري هذا؛ لا يرقى حديثه إلى رتبة الحسن، بل هو إلى الضعيف أقرب. قال البخاري :"يتكلمون فيه"، وأدخله ابن حبان في "الثقات"، وقال:"يُغْرب"، ثم أدخله في"المجروحين"، وقال: "كان ممن ينفرد بأشياء لا يتابع عليها، على قلة روايته، كأنه كان يَهِم كثيراً، فمن هنا وقع المناكير في روايته، يجب التنكُّبُ عما انفرد من الروايات، وإن احتج به محتج فيما وافق الثقات، لم أر بذلك بأساً"، ووثقه العجلي، وقال ابن عدي:" ليس بحديثه بأس".

---

(١) المرجع السابق، ٥/ ٤٣.

(٢) ميزان الاعتدال للذهبي، ٤/ ٤٠٦ .

(٣) المعجم الكبير للطبراني، ١٠/ ٤٨٦.

(٤) معرفة الصحابة لأبي نعيم، ١/ ٤٦٨.

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣/ ٦٠٠.

الثاني: أن زكريا بن إبراهيم بن عبد الله بن مطيع، مجهول الحال، وكذا أبوه .

الثالث: أن زيادة "أو إناء فيه شيء من ذلك"، زيادةٌ منكرةٌ في هذا الحديث، وقد صرّح بذلك، الإمام الذهبي، حيث أدخل الحديث في ترجمة يحيىٰ الجاري من "الميزان"، ثم قال:" هذا حديث منكر، أخرجه الدارقطني، وزكريا ليس بالمشهور".

وقال: وإنما هذه الزيادة تصح عن ابن عمر، من فعله هو، وقد بين ذلك الحافظ البيهقي في" السنن الكبرىٰ": و"الخلافيات". وأشار إليه الحاكم في "معرفة علوم الحديث".

فالحاصل؛ أن إطلاق الدارقطني لفظ "الحسن" علىٰ هذا الحديث، ليس من باب الإطلاق الاصطلاحي، بل بمعنىٰ الغريب والمنكر"[1].

قلت: وسأناقش كلام الشيخ عوض الله السابق كما يأتي:

١- قوله: أن يحيىٰ الجاري هذا؛ لا يرقىٰ حديثه إلىٰ رتبة الحسن، بل هو إلىٰ الضعيف أقرب!

قلت: النقاد كابن حجر، وابن القطان، وغيرهما لم يُعِلّوا الحديث بيحيىٰ الجاري، إنما أعلّوه بجهالة حال إبراهيم بن عبدالله بن مطيع، وولده زكريا، وقد بينت حالهما.

ثم إن يحيىٰ الجاري ليس متفقًا علىٰ تضعيفه، بل هناك من وثقه كالعجلي، وأبي عوانة، وابن عدي، فإنّ تكلم فيه البعض، فقد وثقه آخرون، وقبلوه. وقد يرِد علينا كلام ابن حبان عن يحيىٰ الجاري في كتابه "المجروحين" بأنه:" كان ممن ينفرد بأشياء لا يتابع عليها، علىٰ قلة روايته، كأنه كان يَهِم كثيراً، فمن هنا وقع المناكير في روايته، يجب التنكُّبُ عما انفرد من الروايات، وإن احتج به محتج فيما وافق الثقات، لم أر بذلك بأساً"! قلت: ويظهر أنه لم ينفرد بالحديث كله، بل انفرد بلفظة منه، وهي:(أو إناء فيه شيء من ذلك) وهي لفظة ثابتة عن الصحابي ابن عمر فيها إشارة إلىٰ التضبيب[2]، ومثلها لا يقال بالرأي، فلها حكم الرفع؛ خاصة أنه يوافقها حديث صحيح بمعناها، وقد رواه البخاري عن أنس بن مالك -رضي الله عنه-، أن قدح النبي -ﷺ- انكسر، فاتخذ مكان

---

(١) الارشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات للشيخ طارق عوض الله / ١٥٠.

(٢) قلت: والتضبيب أصلها من الضَبَّةُ: وهي حديدةٌ يُضَبَّبُ بها الخَشَب. انظر: العين للفراهيدي ٧/ ١٤. باب الضاد مع الباء.

الشعب سلسلة من فضة"، قال عاصم: رأيت القدح، وشربت فيه[1]، فلعل يحيى الجاري أدرج المعنى من حديث أنس المرفوع. وبذلك لا وجه لنكارة هذه اللفظة، أو استغرابها.

٢- وأما قوله: أن زكريا بن إبراهيم بن عبد الله بن مطيع، مجهول الحال، وكذا أبوه، فقد بَيَّنْتُ حالهما، وأنهما معروفان عند النقاد كما سبق.

٣- وأما قوله: أن زيادة "أو إناء فيه شيء من ذلك"، زيادة منكرة في هذا الحديث! بل ليست منكرة فقد ثبت التضبيب بحديث مرفوع رواه البخاري عن أنس بن مالك، وليس هذا الفعل من فعل ابن عمر كما نقل الشيخ عوض الله بل أقرّ النبيُ -ﷺ- أنسًا على تضبيبه القدح بسلسلة من فضة. ولعل ابن عمر قد رأى هذا القدح المضبب كغيره من الصحابة، والتابعين، فلم يرَ بأسًا في التضبيب على اعتبار أنه سنة عن النبي -صلى الله عليه وسلم-.

وحينما أخرج الدارقطني هذا الحديث في هذا الباب أخرج معه حديثاً آخر فقط وهو قوله: حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد[2] حدثنا مسلم بن حاتم الأنصاري[3] بالبصرة حدثنا أبو بكر الحنفي[4] حدثنا يونس بن أبي إسحاق[5]عن أبي بردة قال: انطلقت أنا، وأبي إلى علي بن أبي طالب، فقال لنا: إن رسول الله -ﷺ- "نهى عن آنية الذهب، والفضة أن يُشرب فيها، وأن يُؤكل فيها، ونهى عن القِسي، والميثرة، وعن ثياب الحرير، وخاتم الذهب"[6].

---

(١) الجامع الصحيح للبخاري ٤/ ١٠١ برقم ٣١٠٩ ، باب ما ذكر من درع النبي -صلى الله عليه وسلم- وعصاه وسيفه وقدحه وخاتمه.

(٢) هو: يحيى بن محمد بن صاعد بن كاتب مولى أبي جعفر المنصور. الحافظ الإمام الثقة أبو محمد الهاشمي البغدادي. انظر: تذكرة الحفاظ، للذهبي ٢/ ٢٤٠.

(٣) هو: مسلم بن حاتم الأنصاري أبو حاتم البصري. صدوق ربما وهم. من العاشرة. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر ٢/ ٥٢٩.

(٤) هو: عبد الكبير بن عبد المجيد بن عبيدالله البصري أبو بكر الحنفي. ثقة. من التاسعة مات سنة أربع ومائتين(٢٠٤هـ). انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر ٢/ ٣٦٠.

(٥) هو: يونس بن أبي إسحاق السبيعي أبو إسرائيل الكوفي. صدوق يهم قليلاً. من الخامسة مات سنة اثنتين وخمسين على الصحيح. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر ٢/ ٦١٣.

(٦) السنن، للدارقطني ١/ ٥٧، باب أواني الذهب والفضة.

قال ابن الملقن: رواه الدارقطني بإسناد جيد"[1].

قلت: وهو كما قال؛ بل قد يرقى إلى الحسن لذاته، فرواته لا ينزلون عن مرتبة الحسن لذاته؛ وله شاهد صحيح يتقوى به عن البراء بن عازب رضي الله عنهما، قال: أمرنا رسول الله -ﷺ- بسبع، ونهانا عن سبع، نهانا عن خاتم الذهب، ولبس الحرير، والديباج، والإستبرق، وعن القسي، والميثرة، وأمرنا أن نتبع الجنائز، ونعود المريض، ونفشي السلام"[2].

وبالجملة فإن حديث(عبد الله بن عمر) السابق يتقوى بمجموع الشواهد التي تشهد له، ومنها حديث أم سلمة[3]، وحديث حذيفة[4]، وحديث البراء بن عازب[5].

ولعل الإمام الدارقطني استحضر هذه الشواهد كلها، ونظر للمتن، فحكم على حديث ابن عمر بالحسن، ثم، وبالنظر في رجال إسناده فهم لا يقلون عن مرتبة رجال الحديث الحسن.

ويشهد لصنيع الدارقطني ما قاله الإمام أحمد:" قد أكتب حديث الرجل كأني أستدل به مع حديث غيره يشده، لا أنه حجة إذا انفرد"[6].

فالمقصود من قول الدارقطني(حسن)، أي: قد يكون الحديث ضعيفاً(ليس شديد الضعف، أو غريباً، أو منكراً، أو معلولاً)، ويتقوى بغيره، فيصلح للاحتجاج ،والعمل. وليس كما ذكر البعض أنه يريد بـ(الحسن) الغرابة والنكارة؛ لأن المنكر لا يُحتج به، ولا يُعمل به، فالحسن الذي اصطلح عليه المتأخرون هو مراد الإمام الدارقطني، فالدارقطني أطلق الوصف(الحسن) على جملة الحديث مع استحضار شواهده مما يدل على صلاحيته للاحتجاج والقبول، والعمل، ولم يُرِد أن يقول عن

---

(1) البدر المنير، لابن الملقن ١/ ٦٢٧.

(2) أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، باب وجوب عيادة المريض، حديث رقم(٥٦٥٠).

(3) أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، باب آنية الفضة، حديث رقم(٥٦٣٤).

(4) أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، باب آنية الفضة، حديث رقم(٥٦٣٣).

(5) أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، باب آنية الفضة، حديث رقم(٥٦٣٥).

(6) شرح علل الترمذي، لابن رجب / ١٣٠.

المنكر، أو الغريب بأنه حسن، بدليل إطلاقه الحسن على بعض الأحاديث، ثم أتبعها بقوله صحيح[1]، فالصحيح لا يمكن أن يكون منكراً، أو غريباً في نفس الوقت! وهل يخفى على الدارقطني أن يشير إلى الغرابة، أو النكارة، وهما اصطلاحان مشهوران بين متقدمي النقاد؟! فلماذا عدل عن النكارة، أو الغرابة، وقال : حسن؟!

الحديث الثاني:

قال الدارقطني:" حدثنا أبو بكر النيسابوري[2] حدثنا محمد بن عقيل بن خويلد[3]حدثنا حفص بن عبدالله[4]حدثنا إبراهيم بن طهمان[5] عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال:

قال رسول -ﷺ-:" أيما إهاب دبغ فقد طهر". وقال: إسناد حسن[6].

دراسة الإسناد، والحكم على الحديث:

قلت: وهذا الإسناد لا ينزل عن رتبة الحسن لذاته لحال رواته. إلا أن الإمام الذهبي قال في ترجمة محمد بن عقيل:" معروف، لا بأس به إلا أنه تفرد بهذا، فقال: حدثنا حفص بن عبدالله، حدثنا إبراهيم بن طهمان عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-:"أيما إهاب دبغ فقد طهر". رواه جماعة عنه، وقال الدارقطني: إسناده حسن، وهذا وثقه النسائي، وحدّث عنه هو، وابن خزيمة، وأبو

---

(١) انظر سنن الدارقطني : ٢/ ١٤٣ ، ٣/ ٩٨ ، ٣/ ٩٩، ٣/ ١٣٦.

(٢) من شيوخ الدارقطني، وهو: الإمام، الحافظ، العلامة، شيخ الإسلام، أبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد بن واصل بن ميمون النيسابوري، مولى أمير المؤمنين عثمان بن عفان، الأموي، الحافظ، الشافعي، صاحب التصانيف. وبرع في العلمين: الحديث والفقه، وفاق الأقران. انظر: تذكرة الحفاظ، للذهبي ٢٩/ ٦١.

(٣) هو: محمد بن عقيل بفتح أوله ابن خويلد بن معاوية الخزاعي النيسابوري. صدوق؛ حدث من حفظه بأحاديث فأخطأ في بعضها. من الحادية عشرة، مات سنة سبع وخمسين ومائتين. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر ٢/ ٤٩٧.

(٤) هو: حفص بن عبدالله بن راشد السلمي أبو عمرو النيسابوري، قاضيها. صدوق. من التاسعة، مات سنة تسع ومائتين. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر ١/ ١٧٢.

(٥) هو: إبراهيم بن طهمان الخراساني، أبو سعيد. سكن نيسابور ثم مكة. ثقة يغرب، وتُكلّم فيه للإرجاء، ويقال: رجع عنه. من السابعة. مات سنة ثمان وستين. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر ١/ ٩٠.

(٦) السنن، للدارقطني ١/ ٧٠ برقم ١٢١.

عوانة، وأبو حامد بن الشرقي. قال أبو أحمد الحاكم: ثقة، حدث بحديثين لم يتابع عليهما، وقال ابن حبان في الثقات: ربما أخطأ. حدّث بالعراق بمقدار عشرة أحاديث مقلوبة"[1].

قلت: الظاهر من ترجمة محمد بن عقيل لم يظهر لي بأنه أخطأ في متن هذا الحديث، فمتن الحديث روي عن ابن عباس -رضي الله عنه- بنفس اللفظ، وهو مخرّج في الصحاح، والسنن، والمسانيد عنه.

وأما تفرد ابن عقيل بهذا الحديث فلم يتفرد به هو، بل كان قَطَن بن إبراهيم الذي سرق هذا الحديث منه هو من تفرد به؛ فقد ذكر الحافظ المزي بإسناده قال: أخبرنا أحمد بن علي الحافظ، قال: حُدّثت عن أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى المزكي قال: حدثنا محمد ابن سليمان بن فارس قال: حدثني محمد بن عقيل قال: كنت أبني المنار، وكان قطن بن إبراهيم يُعينني فيها، فقال لي: يا أبا عبدالله أي حديث لإبراهيم بن طهمان أغرب؟ فقلت: حدثنا حفص بن عبد الله عن إبراهيم بن طهمان عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله -ﷺ-: "أيما إهاب دبغ فقد طهر".

قال- قطن-: أُردده عليّ، فرددته عليه مرتين، أو ثلاثًا حتى حفظه، فلما كان بعد أيام جاءني الحسن بن أحمد بن سليمان فقال: حدثنا قطن قال: حدثنا حفص بهذا الحديث، فقلت: سبحان الله إنما حفظه عني.

قال محمد بن عقيل: ولم يكن حفظ هذا الحديث إلا أنا، ومحمود أخو خشنام، فكانت الرقعة عند محمود هذا حتى مات محمود، ولم يَردّ الرقعة، ولم يسمع ابنه، ولا أحد غيرنا.

فقلت للحسن: سله من أي كتاب سمع هذا؟ فسأله فقال: من كتاب "البركة"، فذهبت، فجئت بكتاب "البركة"، فأريته الحسن بن أحمد بن سليمان فقال: أين هو؟ فلم يره. قال محمد بن عقيل: وأنا أحلف بالله، وبكل يمين أنه لم يسمعه"[2].

من هذا النص العزيز للحافظ المزي فهمنا أنّ محمد بن عقيل لم ينفرد بهذا الحديث بل شاركه فيه محمود أخا خشنام. فالظاهر أنّ حفص بن عبدالله كانت عنده نسخة خاصة به اجتمعت له فيها كل

---

(١) انظر: ميزان الاعتدال، للذهبي ٦٤٩ – ٦٥٠.

(٢) انظر: تهذيب الكمال، للمزي ٢٣/ ٦١٣-٦١٤. باختصار يسير.

أحاديث ابن طهمان التي حدّث بها؛ قال الحافظ المزي:" روىٰ عن: إبراهيم بن طهمان نسخة كبيرة"[1]، وقال ابن حجر:"روىٰ عن إبراهيم بن طهمان نسخة"[2].

قلت: وَسُئِلَ الدارقطني عن حديث نافع، عن ابن عمر، عن النَّبِي -صلىٰ الله عليه وسلم-، قال، في جلود الميتة: دباغها طهورها، فقال: يرويه أبو نعيم، عن حفص، أبي سهل الخراساني، عن نافع، عن ابن عمر، وهو حفص بن قيس.

وقال فَضلَك الرازي: إنما هو: حفص بن عبد الله، عن إبراهيم بن طهمان، عن أَيُّوب، عن نافع، عن ابن عمر، وذلك وَهَم. وحديث إبراهيم بن طهمان، عن أَيُّوب، عن نافع، عن ابن عمر.

حدثنا أبو بكر النيسابوري، قال: حدثنا محمد بن عقيل، قال: حدثنا حفص بن عبد الله، قال: حدثنا إبراهيم بن طهمان، عن أَيُّوب، عن نافع، عن ابن عمر؛ أَنَّ النَّبِيَّ -صلىٰ الله عليه وسلم- قال: أيما إهاب دبغ، فقد طهر"[3] .

وقد نقل الذهبي، وابن عبد الهادي تحسين الدارقطني لهذا الحديث ممّا يدل علىٰ قبولهما له"[4].

ثم استشهد الحافظ الزيلعي، وابن حجر بحديث ابن عقيل، وقال هو علىٰ شرط الصحة، فقال:"وله شاهد عن ابن عمر؛ رواه الدارقطني بإسناد علىٰ شرط الصحة، وقال إنّه حسن"[5].

وبعد دراسة إسناد هذا الحديث، ومتنه، لي أن أتساءل: هل تعريف المنكر ينطبق علىٰ هذا الإسناد؟ وهل هو غريب فعلًا؟ لا أظن ذلك، فالدراسة السابقة أثبتت عكس هذا.

---

(١) انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٧/ ١٩.

(٢) انظر: تهذيب التهذيب ٢/ ٣٤٧. قلت: أما نسخة حفص الأصلية فقد ورثها ابنه بعد موته: فعن محمد بن عقيل الخزاعي، ثنا حفص بن عبد الله، ثنا إبراهيم بن طهمان، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ :" أيما إهاب دبغ فقد طهر" قال أبو بكر: كتبنا هذا عن ابن عقيل فصرنا إلىٰ أحمد بن حفص فسألناه بإخراج أصل أبيه الذي فيه إبراهيم عن أيوب فنظرنا فيه فلم نجد هذا فيه فرجعنا إلىٰ ابن عقيل فقلنا: لم نجده فقال: كان هذا علىٰ الحاشية. انظر: طبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ الأصبهاني٤/ ٤٢.

(٣) انظر: الدارقطني، علل الأحاديث النبوية ١٢/ ٣٦٥ .

(٤) انظر: تنقيح كتاب التحقيق للذهبي ١/ ٣١، التحقيق في أحاديث الاختلاف لابن عبد الهادي ١/ ٨٨. المحرر في الحديث له/ ٩٢.

(٥) انظر: نصب الراية للزيلعي١/ ١١٦، التلخيص الحبير لابن حجر ١/ ٢٠٠ وله: إتحاف المهرة ٩/ ٢٦.

وقد ذكر الدارقطني في (باب الدباغ) ثمانية وعشرين حديثاً؛ منها حديث ابن طهمان عن أيوب عن نافع عن ابن عمر، وكلّها تشهد لحديث ابن عمر، وحَكَمَ على بعضها، فقال:" وهذه أسانيد صحاح"[1]، وبعضها[2] في صحيح مسلم كحديث زيد بن أسلم أنّ عبد الرحمن بن وعلة أخبره عن ابن عباس قال: سمعت رسول الله يقول:" إذا دبغ الإهاب فقد طهر"[3]، ومنها حديث زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عائشة عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: "طهور كل أديم دباغه"، وقال عنه: إسناد حسن كلهم ثقات"[4].

وحكم على بعضها بالضعف، ومنها: حديث أبي بكر الهذلي[5]، وحديث يوسف بن السفر[6]، وحديث عبد الجبار بن مسلم[7]، وحديث القاسم بن عبد الله[8]، وحديث فرج بن فضالة[9].

قلت: وبعد هذه الجولة بين أحاديث الباب(باب الدباغ) نجد أن الدارقطني يُصَحّح، أو يُحَسّن بعض الأحاديث تحت عنوان(التصحيح، أو التحسين على الباب) ، يعنى أنّ جَمْعه لكل هذه الأحاديث هو لرفع الغرابة، أو النكارة عن بعض الأحاديث، وليس للإقرار بنكارتها، أو غرابتها كما زعم البعض، لذا صححها، أو حسنها بمجموع أحاديث الباب ما لم يكن الطريق، أو المتن شاذاً، أو معللاً.

---

(١) انظر: سنن الدارقطني ١/ ٥٩ .

(٢) انظر: السنن للدارقطني، ١/ ٦٦ برقم (١١٤).

(٣) أخرجه مسلم (الصحيح ١/ ١٩١)، باب طهارة جلود الميتة بالدباغ، حديث رقم(٨٣٨).

(٤) السنن للدارقطني ١/ ٧٢ برقم (١٢٤).

(٥) المرجع السابق ١/ ٦٧ حديث رقم (١١٥)، وقال عنه ضعيف.

(٦) السابق ١/ ٦٨ حديث رقم (١١٦)، وقال عنه متروك ولم يأت به غيره.

(٧) السابق ١/ ٦٩ حديث رقم(١١٨)، وقال عبد الجبار ضعيف.

(٨) السابق ١/ ٧١ حديث رقم(١٢٣)، وقال القاسم ضعيف .

(٩) السابق ١/ ٧١ حديث رقم (١٢٥)، وقال: تفرد به فرج بن فضالة، وهو ضعيف.

الحديث الثالث:

قال الدارقطني : حدثنا أحمد بن محمد بن زياد[1] ، وعبد الباقي ابن قانع [2] قالا : حدثنا الحسن بن العباس الرازي [3] حدثنا محمد بن نوح[4] حدثنا زياد البكائي[5] عن عبد الملك ابن أبي سليمان[6] عن أبي الزبير[7] عن جابر قال: قال رسول الله – ﷺ –:"

---

(١) من شيوخ الدارقطني، وهو أبو سعيد بن الأعرابي الإمام الحافظ الثقة الصدوق الزاهد له أوهام، وقال مسلمة كان شيخنا ثقة حسن الأداء كثير الروايات كثير التأليف جليل القدر كان يأخذ الأجرة على التحديث، وعاش خمسًا وتسعين سنة، وهو صحيح العقل، واعتلّ ثلاثة أيام، ومات سنة ٣٤١هـ انظر: لسان الميزان لابن حجر ١/ ٣٠٨.

(٢) هو صاحب معجم الصحابة، قال البرقاني: البغداديون يوثقونه، وهو عندي ضعيف، وقال الخطيب البغدادي: لا أدري لماذا ضعفه البرقاني، فقد كان ابن قانع من أهل العلم، والدراية، ورأيت عامة مشايخنا يوثقونه، ولكنّه تغير في آخر عمره، وقال الدارقطني: يعتمد حفظه، ويخطىء خطأً كثيرًا، ولا يرجع عنه، وتوفي في شوال سنة إحدىٰ وخمسين، وثلاثمائة. انظر: سؤالات السلمي للدارقطني / ١٥، وتذكرة الحفاظ للذهبي ٣/ ٦٧، والمختلطين للعلائي / ٧٠.

(٣) هو الْحَسَن بن الْعَبَّاس بن أَبِي مهران أَبُو عَلِيّ الْمُقْرِئ الرَّازِيّ ويعرف بالجمال، سكن بغداد، وكان ثقة . انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٨/ ٤٠٣ .

(٤) قال الخطيب البغدادي:" محمد بن نوح بن ميمون بن عبد الحميد بن أبي الرجال، العجلي المعروف والده بالمضروب؛ كان أحد المشهورين بالسنة، وحدّث شيئًا يسيراً. وقال لنا البرقاني: بلغني أنّ محمد بن نوح هذا جار أحمد بن حنبل، وأنّ أحمد بن حنبل قال لمن سأله عنه: اكتب عنه، فإنه ثقة". انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٤/ ٥١٧ ترجمة رقم(١٦٩٢).

(٥) هو: زياد بن عبد الله بن الطفيل البكائي العامري، أبو محمد الكوفي، صدوق ثبت في المغازي، وفي حديثه عن غير ابن إسحاق لين، ولم يثبت أنّ وكيعًا كذّبه، وله في البخاري موضع واحد متابعة. من الثامنة. مات سنة ثلاث وثمانين. انظر: تقريب التهذيب لابن حجر ١/ ٢٢٠.

(٦) هو: عبدالملك بن أبي سليمان ميسرة العرزمي بفتح المهملة، وسكون الراء، وبالزاي المفتوحة. صدوق؛ له أوهام. من الخامسة. مات: سنة خمس وأربعين. انظر: تقريب التهذيب لابن حجر ٢/ ٣٦٣ برقم(٤١٨٤). وانظر ترجمته بتوسع: تهذيب التهذيب لابن حجر ٦/ ٣٥٢ ترجمة رقم (٧٥١).

(٧) هو: محمد بن مسلم بن تدرس بفتح المثناة، وسكون الدال المهملة، وضم الراء، الأسدي، مولاهم، أبو الزبير المكي؛ صدوق، إلا أنّه يُدلّس. من الرابعة. مات: سنة ست وعشرين. انظر: تقريب التهذيب لابن حجر ٢/ ٥٠٦ ترجمة رقم (٦٢٩١).

إذا قام أحدكم من النوم، فأراد أنّ يتوضأ، فلا يُدخل يده في الإناء، حتىٰ يَغسلها، فإنّه لا يدري أين باتت يده، ولا علىٰ ما وضعها". وقال:"إسناد حسن"[1].

دراسة الإسناد، والحكم على الحديث :

قلت: من خلال النظر في تراجم الرواة، فإننا نستطيع القول بأن الإسناد رواته من مراتب الحديث الحسن، ولا ينزل عن هذه الرتبة، وهو كما قال الدارقطني، وقد تابع اسماعيل بن توبة[2] محمد ابن نوح عليه ممّا يدل عدم انفراده به عن البكائي.

وبنظرة متفحصة لمتن هذا الحديث نجد أنَّ الدارقطني ذكر في هذا الباب أربعة أحاديث كلها أحاديث حكم عليها بقوله(إسناده حسن)[3]، ولا ننس أيضاً أن هذا الحديث له شواهد صحيحة عند البخاري، ومسلم، ومالك، وأصحاب السنن من طريق عن أبي هريرة[4]، وعبدالله بن عمر[5]،

---

(١) السنن للدارقطني ١/ ٧٣، ما جاء في من استيقظ من نومه، وأراد أن يغمس يده في إنائه، حديث رقم(١٢٨).

(٢) قلت: وروايته أخرجها ابن ماجه (السنن ١/ ٢٥٥ برقم ٣٩٥).

(٣) وهي في المواضع الآتية من السنن: (١/ ٧٤) باب غسل اليدين لمن استيقظ من نومه، برقم (١٢٧) ، (١٢٨)،(١٢٩)،(١٣٠). وقال في كل واحد منها:" إسناده حسن" إلا الأول منها رقم(١٢٧) فاكتفىٰ بذكر متابعة عبد الوارث بن عبد الصمد لمحمد بن جعفر(راوي الحديث) عن شعبة. ولا تَقلّ رتبته عن الحسن.

(٤) انظر: الجامع الصحيح للبخاري، ١/ ٥٢، كتاب الوضوء، باب الاستجمار وتراً، برقم ١٦٢. قال البخاري حدثنا عبدالله بن يوسف قال: أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺقال: إذا توضأ أحدكم، فليجعل في أنفه، ثم لينثر، ومن استجمر، فليوتر، وإذا استيقظ أحدكم من نومه، فليغسل يده قبل أن يُدخلها في وضوئه، فإنّ أحدكم لا يدري أين باتت يده. الجامع الصحيح لمسلم ١/ ١٦٠ -١٦١، الموطأ لمالك بن أنس ١/ ٢١ برقم (٣٧) ثلاثتهم من طريق الأعرج عن أبي هريرة مثله.

(٥) انظر: الصحيح لابن خزيمة ١/ ٧٥ برقم (١٤٦) قال: أخبرنا أبو طاهرنا أبو بكر نا أحمد بن عبد الرحمن بن وهب حدثنا عمي أخبرني ابن لهيعة وجابر بن إسماعيل الحضرمي عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن سالم بن عبدالله عن أبيه قال: قال النبي ﷺ: إذا استيقظ أحدكم من منامه، فلا يدخل يده في الإناء، حتىٰ يغسلها ثلاث مرات، فإنه لا يدري أين باتت يده. فقال له رجل: أرأيت إن كان حوضًا؟ قال: فحصبه ابن عمر، وقال: أُخبرك عن رسول الله ﷺوتقول: أرأيت إنّ كان حوضًا! قلت: وهو إسناد صحيح بالرغم من وجود ابن لهيعة، فقد حدّث عنه عبدالله بن وهب المصري قبل الاختلاط، فحديثه عنه صحيح كما هو متقرر في علم المصطلح بأن رواية العبادلة عن ابن لهيعة صحيحة.

وعائشة[1]، وحُقّ لي أن أتساءل: أين النكارة، والغرابة في مثل هذا الحديث(إسناداً، أو متناً)؟ رداً على من يقول أنه أراد بالحسن: الغريب، أو المنكر!!

الحديث الرابع: قال الدارقطني: حدثنا علي بن أحمد بن الهيثم العسكري[2]حدثنا علي بن حرب[3]حدثنا عتيق بن يعقوب الزبيري[4]حدثنا أُبَيّ بن العباس بن سهل بن سعد[1] عن أبيه عن

---

(١) قلت: حديث عائشة لم أقف عليه في دواوين السنة إلا أني وجدته معلولاً في كتاب علل ابن أبي حاتم(١/ ٦٢ برقم ١٦٢). قال عبد الرحمن:" وسُئل أبو زرعة عن حديث رواه ابن أبي ذئب عمّن سمع أبا سلمة بن عبد الرحمن يُحدّث عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم:" إذا استيقظ أحدكم من النوم، فليغرف على يده ثلاث غرفات، قبل أنْ يُدخلها في وضوئه، فإنّه لا يدري حيث باتت يده.

= ورواه الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ هذا الحديث. فقال أبو زرعة: هذا عندي وهم، يعني حديث ابن أبي ذئب".

(٢) هو: علي بن أحمد بن الهيثم بن خالد أبو الحسن البزار، وذكر الخطيب البغدادي من مشايخه عيسى بن أبي حرب الصفار، وجماعة ذكرهم، وذكر من الرواة عنه الدارقطني، وذكره يوسف القواس في جملة شيوخه الثقات، وقال الدارقطني: الشيخ الصالح، وقال ابن قانع: توفي سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة". انظر ترجمته: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ١١/ ٣٢٠ برقم(٦١٢٩). ووثقه ابن الجوزي: انظر: المنتظم في تاريخ الأمم والملوك ١٣/ ٣٨٧ برقم(٢٤١٩).

(٣) هو: علي بن حرب بن محمد بن علي بن حيان بن مازن بن العضوبة، الطائي، الموصلي، أبو الحسن. وثقه جماعة من أهل النقد:(أبو حاتم الرازي، الدارقطني، ومسلمة بن قاسم، والخطيب البغدادي، وابن السمعاني)، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق". انظر ترجمته: سؤالات السلمي للدارقطني / ١٥ ترجمة رقم(١٨٥)، و تهذيب التهذيب لابن حجر ٧/ ٢٦١، وتقريب التهذيب لابن حجر ٢/ ٣٩٩ ترجمة رقم (٤٧٠١).

(٤) هو: عتيق بن يعقوب بن صديق بن موسى بن عبد الله بن الزبير بن العوام أبو يعقوب الزبير، المدني، قال الدارقطني:" عتيق بن يعقوب الزبيري مديني، ثقة، وهو ابن صديق بن موسى بن عبد الله بن الزبير. انظر ترجمته: سؤالات البرقاني للدارقطني / ٥٥ برقم (٣٩٥). لسان الميزان لابن حجر ٥/ ٣٧٢ برقم(٥٠٩٨). وله ترجمة في تاريخ الإسلام للذهبي(١٦/ ١٧٦)، حوادث ووفيات (٢٢١ - ٢٣٠)، فذكر" أنه أبو بكر الأسدي الزبيري، الفقيه، الصالح، المدني. وقال: سمع الموطأ، ولازم مالكًا، وصحب عبد الله بن عبد العزيز العمري الزاهد، وما زال من خيار العلماء، وذُكر عن أبي زرعة أنّ عتيقاً حفظ الموطأ في حياة مالك؛ إلى أن قال الذهبي رحمه الله: توفي سنة أربع أو ثمان وعشرين ومائتين".

جده سهل بن سعد[2] أن النبي -ﷺ- سُئل عن الاستطابة، فقال:" أوَ لا يجد أحدكم ثلاثة أحجار، حجرين للصفحتين، وحجر للمَسْربة"، وقال:" إسناد حسن"[3] .

دراسة الإسناد، والحكم على الحديث :

من خلال النظر في إسناد الحديث؛ نجد أنّ رواة الإسناد كلهم من رتبة الحديث الحسن؛ إلا أُبَيّ ابن العباس، فهو ضعيف، ومتكلم فيه، إلا أنّ هناك من العلماء كالذهبي قد صرّح بأنّه حسن الحديث، فقال:" وإنْ لم يكن بالثبت، فهو حسن الحديث"[4]، ولكن قد يُشكل على تحسين الإسناد تفرد أُبَيّ بن العباس به، فهو ممن لا يحتمل منه التفرد. قال العقيلي في ضعفائه:" وروى الاستنجاء بثلاثة أحجار عن النبي -ﷺ- جماعة منهم: أبو هريرة، وسلمان، وخزيمة بن ثابت، والسائب بن خلاد الجهني، وعائشة، وأبو أيوب... لم يأت أحد منهم بهذا اللفظ ، ولأبيّ أحاديث لا يتابع منها على شيء"[5]، وعليه لا بدّ من التأمل بحكم الدارقطني على الحديث بأنه إسناد حسن!

فقوله:" إسناده حسن" لا ينفي أن يكون، "حسناً لغيره"، ويعني أنه كان في الأصل ضعيفًا، لكنه تقوى بالشواهد المذكورة بالباب.

---

(١) هو: أُبَيّ بن العباس بن سهل بن سعد الأنصاري، الساعدي. قال ابن حجر:" فيه ضعف. من السابعة. ما له في البخاري غير حديث واحد". وقال العقيلي:" أُبَيّ، وعبد المهمين ضعيفان، وروى الاستنجاء بثلاثة أحجار عن النبي ﷺجماعة منهم: أبو هريرة ، وسلمان، وخزيمة بن ثابت، والسائب بن خلاد الجهني، وعائشة، وأبو أيوب... لم يأت أحد منهم بهذا اللفظ، ولأُبَيّ أحاديث لا يتابع منها على شيء". انظر ترجمته: الضعفاء الكبير للعقيلي ١/ ١٦ برقم ١، وتقريب التهذيب لابن حجر ١/ ٩٦ برقم (٢٨١).

(٢) هو: سهل بن سعد بن مالك بن خالد الأنصاري، الخزرجي، الساعدي، أبو العباس. له، ولأبيه صحبة، مشهور. مات: سنة ثمان وثمانين، وقيل بعدها، وقد جاز المائة. انظر: تقريب التهذيب لابن حجر ١/ ٢٥٧ برقم(٢٦٥٨).

(٣) السنن للدارقطني، باب الاستنجاء (١/ ٨٨).

(٤) ميزان الاعتدال للذهبي ١/ ٧٨ برقم ٢٧٣.

(٥) الضعفاء الكبير للعقيلي ١/ ٤٤ برقم(٤٠).

ثم وبعد التأمل؛ وجدت أنّ أصل حديث أبيّ أخرجه البخاري، وغيره من أصحاب كتب الصحاح والسنن، قال البخاري:" حدثنا أبو نعيم قال: حدثنا زهير عن أبي إسحاق قال:- ليس أبو عبيدة ذكره - ولكن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أنه سمع عبدالله يقول: أتىٰ النبي -ﷺ- الغائط، فأمرني أنْ آتيه بثلاثة أحجار، فوجدت حجرين، والتمست الثالث، فلم أجده، فأخذت روثة، فأتيته بها، فأخذ الحجرين، وألقىٰ الروثة، وقال: هذا رِكس"[1]. وروىٰ مسلم عن عبد الرحمن بن يزيد عن سلمان قال: قال لنا المشركون: إني أرىٰ صاحبكم يعلمكم؛ حتىٰ يعلمكم الخِراءة. فقال: أجل، إنه نهانا أنْ يستنجىٰ أحدنا بيمينه، أو يستقبل القبلة، ونهىٰ عن الروث، والعظام، وقال:" لا يستنجىٰ أحدكم بدون ثلاثة أحجار"[2].

---

(١) الجامع الصحيح للبخاري، ١/ ٥١ برقم (١٥٦) كتاب الطهارة، باب لا يستنجىٰ بروث. وعقّب عليه البخاري بقوله:" وقال إبراهيم بن يوسف عن أبيه عن أبي إسحاق حدثني عبد الرحمن" وهذه متابعة صحيحة لزهير عن أبي إسحق. قلت: والبخاري في هذا السياق يقدم رواية زهير عن أبي إسحق عن عبدالرحمن بن الأسود عن أبيه عن عبد الله بن مسعود، حيث أن الترمذي أعلّ هذا الإسناد بالاضطراب، فقال:" وهكذا روىٰ قيس بن الربيع هذا الحديث عن أبي اسحق عن أبي عبيدة عن عبد الله نحو حديث إسرائيل، وروىٰ معمر و عمار بن زريق عن أبي اسحق عن علقمة عن عبد الله، وروىٰ زهير عن أبي اسحق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه [الأسود بن يزيد] عن عبدالله وروىٰ زكريا بن أبي زائدة عن أبي اسحق عن عبد الرحمن بن يزيد عن الأسود بن يزيد عن عبد الله. وهذا حديث فيه اضطراب حدثنا محمد بن بشار العبدي حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن عمرو = ابن مرة قال: سألت أبا عبيدة بن عبد الله: هل تذكر من عبد الله شيئاً؟ قال: لا. قال أبو عيسىٰ: سألت عبدالله بن عبد الرحمن أي الروايات في هذا الحديث عن أبي اسحق أصح؟ فلم يقض فيه بشيء! وسألت محمداً عن هذا؟ فلم يقض فيه بشيء؛ وكأنه رأىٰ حديث زهير عن أبي إسحق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عبد الله أشبه، ووضعه في كتاب الجامع.

قال أبو عيسىٰ: وأصح شيء في هذا عندي؛ حديث اسرائيل و قيس عن أبي اسحق عن أبي عبيدة عن عبد الله، لأن اسرائيل أثبت، وأحفظ لحديث أبي إسحق من هؤلاء، وتابعه علىٰ ذلك قيس بن الربيع".

قلت: ولعل ما رجحه البخاري أصوب، وأشبه، لأن الإسناد الذي رجحه الترمذي فيه شبهة انقطاع بين أبي عبيدة وأبيه عبدالله بن مسعود، فالترمذي نفسه قال: وأبو عبيدة بن عبدالله بن مسعود لم يسمع من أبيه، ولا يُعرَف اسمه"!.

(٢) الصحيح لمسلم بن الحجاج، ١/ ١٥٤ برقم(٦٣٠) كتاب الطهارة، باب الاستطابة.

والذي أميل إليه أنّ أبياً بن العباس، أو أحداً من أهل بيته(أبوه أو جده) أدرج في المتن ما ليس منه، كعادة بعض الرواة يدرج شرحاً، أو فهماً منه لبعض ألفاظ الحديث، فيُروىٰ علىٰ أنه من الحدي،. فمثل هذا الفعل، والقول(حجرين للصفحتين، وحجر للمسربة) لا يمكن أن يقال مثله بالرأي، فقد يكون الصحابي سهل بن سعد -رضي الله عنه- سأل عن كيفية استعمال الأحجار الثلاثة، فأخبره النبي -صلىٰ الله عليه وسلم-، وهكذا دخل في المتن نتيجة خطأ أحد الرواة، ولعله أُبيّ بن العباس، فقول الدارقطني عن الإسناد أنه(حَسَن) له وجه قوي، فالحُسن جاءه من جهتين:

الأولىٰ: أن أبياً، وإنْ تكلم فيه النقاد، إلا أنّه يروي عن أبيه عن جده، وهم أهل بيت عاشوا القصة، ولهم علاقة بمثل هذه المسألة(الاستنجاء).

والثانية: جاءه الحُسن من غيره من المتون الصحيحة، والأسانيد الصحيحة التي ذكرها الدارقطني في الباب نفسه، وذكرها غيره من أصحاب كتب الصحاح، والسنن-وقد أشرت إلىٰ بعضها-، ثم إن رواة الإسناد-عند الدارقطني- كلهم في مرتبة الحسن، وعليه فلا يعني الـ(الحسن) هنا هو النكارة، أو الغرابة.

و(الحُسن) الذي قاله الدارقطني، هو من جميع الأحاديث المذكورة في الباب، فالتحسين علىٰ الأبواب عادة درج عليها أصحاب كتب السنن. وذلك كونه من الأحاديث التي يعمل بها الفقهاء، قال ابن الملقن:" وقال الرافعي في "الكتاب" و"الشرح الصغير": إنه حديث ثابت"[1]. وقد احتج به شيخ الإسلام ابن تيمية في شرح العمدة، وأقرّ الدارقطني علىٰ تحسينه[2].

الحديث الخامس:

قال الدارقطني: حدثنا أبو بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث[3] حدثنا المؤمل ابن هشام[1] وحدثنا

---

(١) البدر المنير لابن الملقن، ٢/ ٣٦٩

(٢) شرح العمدة لابن تيمية، ١/ ١٦٢.

(٣) هو: عبد الله بن الحافظ الإمام أبي داود سليمان بن الأشعث، أبو بكر السِّجِسْتاني، ولد سنة ثلاثين ومئتين، وتوفي سنة ست عشرة وثلاث مئة. ثقة حافظ. انظر ترجمته: سؤالات السلمي للدارقطني / ٢٢٢ ترجمة رقم(٢٤٢) وقال الدارقطني:" ثقةٌ، إلا أنه كثيرُ الخطأ في الكلام علىٰ الحديث"، و ميزان الاعتدال للذهبي، ٢/ ٤٣٣ ترجمة رقم(٤٣٦٨)، وقال الذهبي:" الحافظ الثقة، صاحب التصانيف". تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ١١/ ١٣٦.

إسماعيل هو ابن علية[2] عن محمد بن إسحاق[3] عن مكحول[4] عن محمود بن الربيع الأنصاري[5]، وكان يسكن إيليا، عن عبادة بن الصامت قال: صلى رسول الله -ﷺ- الصبح، فثقلت عليه القراءة، فلما انصرف قال:" إني لأراكم تقرؤون من وراء إمامكم" قال: قلنا: أجل، والله يا رسول الله هذا، قال:" فلا تفعلوا إلا بأم القرآن، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها". هذا إسناد حسن"[6].

دراسة الإسناد والحكم على الحديث :

بالنظر في رجال إسناد هذا الحديث، يبدو في الظاهر أنّهم من رتبة الحديث الحسن، ولكن هل تكلّم النقاد في هذا الإسناد؟

قال الحافظ ابن حجر:" أخرجه أحمد[7]، والبخاري في جزء القراءة[8]، وصححه أبو داود[9]، والترمذي[10]، والدارقطني، وابن حبان[11]، والحاكم[12]، والبيهقي[13] من طريق: ابن إسحاق حدثني

---

(1) هو: مؤمل بن هشام اليشكري بتحتانية، ومعجمة. أبو هشام البصري، ثقة، من العاشرة. مات سنة ثلاث وخمسين. انظر ترجمته: تقريب التهذيب لابن حجر / ٥٥٥ ترجمة رقم(٧٠٣٣).

(2) هو: إسماعيل بن إبراهيم بن مِقسَم الأسدي، مولاهم، أبو بشر البصري، المعروف بابن عُلَيَّة، ثقة حافظ. من الثامنة. مات سنة ثلاث وتسعين، وهو ابن ثلاث وثمانين". انظر ترجمته: تقريب التهذيب / ١٠٥ ترجمة رقم(٤١٦).

(3) هو: محمد بن إسحاق بن يسار أبو بكر المطلبي، مولاهم، المدني، نزيل العراق، إمام المغازي، صدوق يدلس، ورمُي بالتشيع، والقدَر، من صغار الخامسة. مات سنة خمسين ومائة، ويقال بعدها". انظر ترجمته: تقريب التهذيب لابن حجر / ٤٦٧ ترجمة رقم(٥٧٢٥).

(4) هو: مكحول الشامي أبو عبد الله، ثقة، فقيه كثير الإرسال مشهور، من الخامسة. مات سنة بضع عشرة ومائة". انظر ترجمته: تقريب التهذيب لابن حجر/ ٥٤٥ ترجمة رقم(٦٨٧٥).

(5) هو: محمود بن الربيع بن سراقة بن عمرو الخزرجي، أبو نعيم، أو أبو محمد المدني، صحابي صغير، وجُلّ روايته عن الصحابة. انظر ترجمته: تقريب التهذيب لابن حجر/ ٥٢٢ ترجمة رقم(٦٥١٢).

(6) السنن للدارقطني، باب وجوب قراءة أمّ الكتاب في الصلاة وخلف الإمام ٢/ ٩٧ . وفي نسخة البيهقي زاد:(ورجاله ثقات).

(7) المسند ٥/ ٣١٣ برقم ٢٢٧٢٣

(8) جزء القراءة خلف الإمام/ ٦١ برقم ١٥٨ .

(9) السنن لأبي داود ١/ ٢١٧ برقم ٨٢٣. قلت: وقول ابن حجر (وصححه أبو داود) لعله يقصد أنه من الأحاديث التي سكت عليها.

مكحول عن محمود بن ربيعة عن عبادة، وتابعه زيد بن واقد، وغيره عن مكحول، ومن شواهده ما رواه أحمد من طريق خالد الحذاء عن أبي قلابة عن محمد بن أبي عائشة عن رجل من أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "لعلكم تقرؤون، والإمام يقرأ؟ " قالوا: إنا لنفعل، قال: "لا، إلا أنْ يَقرأ أحدكم بفاتحة الكتاب". إسناده حسن، ورواه ابن حبان من طريق أيوب عن أبي قلابة عن أنس، وزعم أن الطريقين محفوظان، وخالفه البيهقي، فقال: إن طريق أبي قلابة عن أنس ليست بمحفوظة"[٥].

وقال البيهقي:" والحديث عن مكحول عن محمود بن الربيع عن عبادة، وعن مكحول عن نافع ابن محمود عن عبادة، فكأنه سمعه منهما جميعا"[٦]. ثم قال:" ورواه أيضًا الهيثم بن حميد، عن زيد بن واقد عن مكحول، ومكحول سمع هذا الحديث من محمود بن الربيع، ومن ابنه نافع ابن محمود، ونافع بن محمود، وأبوه محمود بن الربيع، سمعا من عبادة بن الصامت"[٧].

وقال أيضا:" ورواية الزهري عن محمود بن الربيع عن عبادة بن الصامت أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: "لا صلاة، لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب"، وإنْ كانت مختصرة، فهي لرواية ابن إسحاق شاهدة"[٨].

وقال الخطابي:" رواه أبو داود من طريق محمد بن إسحاق عن مكحول عن محمود ابن الربيع عن عبادة بن الصامت، وإسناده جيد لا طعن فيه"[٩].

---

(١) جامع الترمذي ٢/ ١١٦ برقم ٣١١. وقال:" حديث عبادة حديث حسن، وروى هذا الحديث الزهري، عن محمود ابن الربيع، عن عبادة بن الصامت، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب". وهذا أصح".

(٢) صحيح ابن حبان ٥/ ٨٦ برقم ١٧٨٥.

(٣) المستدرك للحاكم ١/ ٣٦٤ برقم ٨٦٩.

(٤) السنن الكبرى للبيهقي ٢/ ١٦٤ برقم ٣٠٣٢

(٥) التلخيص الحبير لابن حجر ١/ ٥٦٦ . والسنن الكبرى للبيهقي ٢/ ١٦٦.

(٦) السنن الكبرى للبيهقي ٢/ ١٦٥ برقم ٣٠٣٦

(٧) معرفة السنن والآثار للبيهقي ٣/ ٨٢ .

(٨) المرجع السابق ٣/ ٨١ برقم ٩٥٨.

(٩) معالم السنن للخطابي ١/ ٢٠٥ .

قلت: وإسناد هذا الحديث فيه اختلافات على المدارات الأصلية والفرعية، يُبنى على هذه الاختلافات الاختلاف في رفع الحديث، ووقفه. ثم الاختلاف في ذكر قصة الحديث، والاقتصار على تصحيح قطعة من الحديث وهي قوله: "لا صلاة، لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب"، وأما باقي الحديث فهو موقوف من كلام عبادة بن الصامت.

والناظر في هذه الاختلافات التي ذكرها الدارقطني لهذه الطرق، قد يقول أنّ الحديث مضطرب الاسناد، لعدم القدرة على ترجيح وجه عن الآخر، لكننا من خلال النظر في أقوال الأئمة النقاد وجدنا أن هناك ترجيحات لبعض وجوه هذه الأسانيد.

فقد اختار البخاري في "جزء القراءة خلف الإمام" ما حدثه به أحمد بن خالد، قال: حدثنا محمد ابن إسحاق، عن مكحول، عن محمود بن الربيع، عن عبادة بن الصامت، رضي الله عنه قال: صلّى النبي -صلى الله عليه وسلم- صلاةً، جهرَ فيها، فقرأ خلفه رجل، فقال: "لا يقرأنَ أحدكم، والإمام يقرأ، إلا بأمّ القرآن". وما حدّثه به صدقة بن خالد، حدثنا زيد بن واقد، عن حرام بن حكيم، ومكحول، عن ابن ربيعة الأنصاري، عن عبادة بن الصامت، رضي الله عنه، وكان على إيلياء، فأبطأ عبادة عن صلاة الصبح، فأقام أبو نعيم الصلاة، وكان أول من أذن ببيت المقدس، فجئت مع عبادة، حتى صفّ النّاس، وأبو نعيم يجهر بالقراءة، فقرأ عبادة بأم القرآن، حتى فهمتها منه، فلما انصرف قلت: سمعتك تقرأ بأم القرآن، فقال: نعم صلّى بنا النبي -ﷺ- بعض الصلوات التي يجهر فيها بالقرآن، فقال: "لا يقرأن أحدكم إذا جهر بالقراءة إلا بأم القرآن". واختيار البخاري لهذين الطريقين، فيه إشارة لصحتها عنده، واحتجاجه بهما.

وصحح الترمذي أحد الوجوه أيضًا، وحسّن آخر؛ فقد حدثه هنّاد حدثنا عبدة بن سليمان عن محمد بن إسحق عن مكحول عن محمود بن الربيع عن عبادة بن الصامت قال: صلّى رسول الله -ﷺ- الصبح، فثقلت عليه القراءة، فلما انصرف قال: إنّي أراكم تقرؤون وراء إمامكم؟ قال: قلنا يا رسول الله: إي والله، قال: فلا تفعلوا إلاّ بأم القرآن، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها". قال أبو عيسى حديث عبادة: حديث حسن، وروى هذا الحديث: الزهري عن محمود بن الربيع عن عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ قال: " لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب". قال: "وهذا أصح".

قلت: وقوله(أصح) أي المتن، فلعل الترمذي صحح المتن المختصر على المتن المطوّل، وإلا فالحديث يدور على محمود بن الربيع عن عبادة، وفي قوله إشارة لتصحيح الإسناد أيضاً. وصحّح

البيهقي الوجهين عن عبادة قال:" والحديث عن مكحول عن محمود بن الربيع عن عبادة، وعن مكحول عن نافع بن محمود عن عبادة، فكأنه سمعه منهما جميعاً".

وأخيرًا؛ قد حسّن الدارقطني أيضاً الوجه الأول من هذه الطرق[1]، فقال: وحدثنا إسماعيل هو ابن علية عن محمد بن إسحاق عن مكحول عن محمود بن الربيع الأنصاري، وكان يسكن إيليا، عن عبادة بن الصامت قال: صلى رسول الله -ﷺ- الصبح، فثقلت عليه القراءة، فلما انصرف قال:" إني لأراكم تقرؤون من وراء إمامكم" قال: قلنا: أجل والله يا رسول الله هذا، قال:" فلا تفعلوا إلا بأم القرآن، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها"، وقال: هذا إسناد حسن.

قلت: فلا أدر من أين جاءت الغرابة، أو النكارة لمثل هذا الإسناد الحسن بمعناه الاصطلاحي.

خلاصة المباحث السابقة:

وفي نهاية هذا البحث قد أستطيع القول بأن الإمام الدارقطني لم يضع تعريفًا محددًا للحسن، لكن من خلال الدراسة السابقة وجدت بأنّ الحسن عند الدارقطني لا يختلف عن التعريفات سابقة الذكر، فالحسن عنده:

الحديث الذي ليس في إسناده كذَّابٌ، ولا متهم بالكذب، وقد لا يخلو من علة، فقد يكون فيه تفرد ما، لكنه بمجموع أحاديث الباب، قد ترتفع غرابة التفرد، وقد يكون فيه لفظًا غير محفوظ قد تدلنا الشواهد على صحته.

وقد وجدت أن الحَسَن عنده يشمل الحَسَن لغيره، والحَسَن لذاته، وقد يرتقي إلى أكثر من ذلك حسب قواعد متأخري أهل المصطلح، وقوة الأسانيد.

وقد ميّز النقاد بين الاستغراب، والتحسين، والنكارة، كما أشار إلى ذلك الحافظ يعقوب بن سفيان الفسوي، قال:" وسمع أبو سلمة من هلال بن أبي ميمونة، وقد روى مالك بن أنس عن هلال، وكذلك فليح بن سليمان، وهلال ثقة حسن الحديث يروي عن عطاء بن يسار أحاديث حسانًا، وحديثه يُقام مقام الحجة، ويروي يحيى عن عبدالله بن أبي قتادة أحاديث حسانًا أصولًا، وحديثه يقوم مقام الحجة"[2]، وقال الحافظ ابن عدي في ترجمة "المطلب بن زياد":" وللمطلب أحاديث حسان، وغرائب، ولم أر له حديثًا منكرًا، فأذكره، وأرجو أنه لا بأس به"[3].

---

(١) قلت: قد ذكر الدارقطني الوجوه المختلفة عن عبادة بن الصامت في سننه، باب وجوب قراءة أم الكتاب في الصلاة وخلف الإمام ٢/ ٩٧ وما بعدها.

(٢) المعرفة والتاريخ للفسوي ٢/ ٤٦٦.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي ٨/ ٢٢٥، ترجمة رقم ١٩٤٤.

ومن هنا نعرف أن الأحاديث إذا وصفت بأنها حسان، فمعناه أنها خرجت من حد النكارة، وقد يكون الوصف بذلك؛ لأنها من الغرائب، والغرائب منها الصحيح، ومنها المنكر، فالغرائب إذا كان راويها ثقة صدوقًا غير متهم، ولم يخالَف، ولم تكن منكرة، فهي الحسن، فالحسن قسم قد يدخل في الصحيح كما ذكرت في المبحث الأول، ولا غرو إذ يقول الإمام الذهبي:" وبهذا يظهر لك أن (الصحيحين) فيهما الصحيح، وما هو أصح منه، وإن شئت قلت: فيهما الصحيح الذي لا نزاع فيه، والصحيح الذي هو حسن، وبهذا يظهر لك أن الحسن قسم داخل في الصحيح، وأن الحديث النبوي قسمان: ليس إلا؛ صحيح: وهو على مراتب، وضعيف: وهو على مراتب"[1]. ثم يقول:" قال ابن داسة: سمعت أبا داود، يقول: ذكرت في (السنن) الصحيح، وما يقاربه، فإن كان فيه وهن شديد بينته، قلت: فقد وفى -رحمه الله- بذلك بحسب اجتهاده، وبيّن ما ضعفه شديد، ووهنه غير محتمل، وكاسر عن ما ضعفه خفيف محتمل، فلا يلزم من سكوته - والحالة هذه - عن الحديث أن يكون حسّنا عنده، ولا سيما إذا حكمنا على حد الحسن باصطلاحنا المولد الحادث، الذي هو في عرف السلف يعود إلى قسم من أقسام الصحيح، الذي يجب العمل به عند جمهور العلماء، أو الذي يرغب عنه أبو عبد الله البخاري، ويُمشّيه مسلم، وبالعكس، فهو داخل في أداني مراتب الصحة، فإنه لو انحط عن ذلك لخرج عن الاحتجاج، ولبقي متجاذبًا بين الضعف، والحسن"[2].

والتحسين للحديث يعني أنه محفوظ، ولو كان غير محفوظ، لاستنكره النقاد على راويه، فالحديث الحسن هو حديث محفوظ لم يتحقق فيه خطأ، أو وهم من راويه، وليس فيه شذوذ أو نكارة إسنادية، أو متنية، ففي معرفة السنن والآثار للبيهقي:" وقال أبو عيسى الترمذي: سألت عنه البخاري، فقال: حديث عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن جابر بن عبدالله هو حديث حسن، وحديث أسامة بن زيد هو غير محفوظ، غلط فيه أسامة"[3]، والشاهد: أنه حسّن حديث جابر، بينما قال عن حديث أسامة بن زيد أنه غير محفوظ، فلو كان حديث جابر كذلك لما حسّنه.

وقال البخاري في" التاريخ الكبير":" إسحاق بن سيار، سمع يونس بن ميسرة الشامي. سمع أبا إدريس الخولاني، سألت المغيرة بن شعبة، بدمشق، قال: وضأت النبي -ﷺ-، بتبوك، فمسح على خفيه. قاله لي سليمان بن عبد الرحمن عن الوليد بن مسلم. وقال هشيم عن داود بن عمرو عن بسر بن عبيد الله عن أبي إدريس عن عوف بن مالك، قال: جعل النبي -صلى الله عليه

---

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي ٧/ ٣٣٩، ترجمة ١٢٢ .

(٢) المصدر السابق ١٣/ ٢١٤ .

(٣) معرفة السنن والآثار للبيهقي ٥/ ٢٥٣.

وسلم- المسح على الخفين، في غزوة تبوك، ثلاثًا للمسافر، ويومًا للمقيم. قال أبو عبدالله: إنْ كان هذا محفوظًا، فإنّه حسن"[1].

قلت: فقد علّق البخاري تحسينه للحديث على أن يكون محفوظاً،، وبالتالي، فغير المحفوظ لا يقال عنه حسن، إلا إذا كانت له متابعات، وشواهد تقوّيه كما يفعل الترمذي في سننه كثيراً.

وقال الترمذي في حديث: "مَنْ مَسَّ فرجه، فليتوضأ"، وسألت محمدًا عن هذا الحديث، فقال: مكحول لم يسمع من عنبسة، روى عن رجل عن عنبسة عن أم حبيبة:"من صلّى في يوم، وليلة ثنتي عشرة ركعة". وسألت أبا زرعة عن حديث أم حبيبة، فاستحسنه، ورأيته كأنه يعده محفوظا"[2].

قلت: والشاهد في قول أبي زرعة كما فهمه الترمذي، أنَّ استحسانه مشروط بأنه محفوظ. وكذلك استعمل أبو حاتم الرازي الحسن مرادفاً للمحفوظ، فقال ابنه عبد الرحمن:" وسألت أبي عن حديث رواه الحسن بن يحيى الخشني عن زيد بن واقد، عن مكحول، عن جبير بن نفير عن عبادة بن الصامت؛ قال: قال رسول الله -ﷺ-:" أقيموا الحدود في الحضر والسفر على القريب والبعيد، ولا تأخذكم في الله لومة لائم". ثم قال أبي: هذا حديث حسن؛ إنْ كان محفوظاً"[3]. فهنا علّق التحسين بأن يكون محفوظًا، فعلمنا أنّ الحسن لا يكون إلا محفوظاً كما هو ظاهر كلام النقاد.

وأخيراً، فالإمام الدارقطني يُقرر لنا المعنى السابق، ويبيّن لنا معنى الحسن عنده، فقال:" وحديث مِسعر عن إسماعيل بن أبي خالد حسن الإسناد أيضًا، فإن كان محفوظًا، فإن يحيى ابن طلحة حفظه، عن أبيه، عن أمّه، والله أعلم"[4].

فدعوى أن الحسن منكر، وغريب، ينقضها ما سبق من كلام الأئمة النقاد المتقدمين، وهم أهل الصنعة، وعاشوا عصر الرواية وطبقوا علم المصطلح تطبيقاً عمليا من خلال السؤالات التي وجهت إليهم. وبهذا يتبين لنا أن الإمام الدارقطني لم يخرج في معنى(الحسن) عمّن سبقه من الأئمة النقاد من المتقدمين، وحتى من استخدم(الحسن) ممن جاء بعد الإمام الترمذي الذي وضع له .

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري ١/ ٣٩٠ ترجمة إسحق بن يسار.

(٢) ترتيب علل الترمذي للقاضي أبي أحمد / ٤٩

(٣) علل الحديث لابن أبي حاتم ٤/ ١٩٦ – ١٩٧ ترجمة ١٣٦٠.

(٤) علل الأحاديث النبوية للدارقطني ٤/ ٢١٠ – ٢١٣.

الخاتمة وأهم التوصيات

بعد هذه الجولة بين هذه النماذج من كتاب "سنن الدارقطني"، فإنني أستطيع أن ألخص ما توصلت إليه من نتائج في النقاط الآتية:

١-الوقوف على معنى الحسن واستعمالاته عند أئمة الحديث وعلومه للوصول إلى ما أقره الدارقطني او خالفه.

٢- الوقوف على أقوال النقاد في كتب العلل المعتبرة والترجيح بينها للوصول إلى الحكم على لفظ الحسن عند الدار قطني .

٣- قمت بدراسة خمسة نماذج من الأحاديث التي حكم عليها الدارقطني بقوله" حسن "، ولم أتناول بقية النماذج خشية التطويل مما يتعارض مع قواعد النشر.

٤-وجدت أن الإمام الدارقطني لم يخالف قواعد النقاد في استعماله للحسن، فقد يكون الحسن عنده الضعيف الذي يتقوى بغيره، وقد يكون الحسن لذاته، وقد يكون صحيحًا لغيره حسب قوة الشاهد الذي يرقيه، فالحسن عنده هو حديث محفوظ، غير منكر، ولا غريب.

٥-التزم الدارقطني في جميع الأحاديث بطريقة، ومنهجية واحدة، لم أقف على أنه حاد عنها.

٦-قد يكون هناك تفرد نسبي، أو مطلق في أحد الأحاديث، لكنه يزيل الغرابة عنه بالطرق التي يذكرها في الباب، وقد أستطيع القول بأن الدارقطني كان يُحَسّن على الباب في بعض الأحاديث.

٧-الوقوف على مخالفة الدارقطني في كتابه " علل الأحاديث النبوية" طريقته التي سار عليها في كتابه " السنن" ، نظرًا لطبيعة موضوع الكتاب الفقهية، لكن في المسائل الفقهية قد يتساهل أو يتنازل بعض الأئمة عن بعض شروطهم أو قواعدهم. ومع هذا قد ذكرت بأنه يقصد بالحسن، الحديث المحفوظ.

٦-أوصي بأن تتم دراسة كل الأحاديث التي قال فيها الدارقطني "حسن" بشكل مجرد، أو ما كان مركبًا من وصفين، كقوله " حسن ورجاله ثقات، أو حسن صحيح" ونحوها من الأوصاف النقدية المركبة، وتكون الدراسة في مرحلة الدراسات العليا كالماجستير.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أهم المصادر والمراجع

- ابن أبي حاتم(ت٣٢٧هـ)، الجرح والتعديل ، ط١، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٢٧١ هـ - ١٩٥٢ م.

- ابن أبي حاتم(ت٣٢٧ هـ)، علل الحديث، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، ط١، مطابع الحميضي، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

- ابن الجوزي(ت ٥٩٧ هـ)، الموضوعات ، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، ط١، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، جـ ١، ٢: ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م، جـ ٣: ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.

-ابن الجوزي(ت٥٩٧هـ)، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

- ابن الصلاح(ت٦٤٣ هـ)، المقدمة (معرفة علوم الحديث)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، وماهر ياسين الفحل، ط١، دار الكتب العلمية، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

- ابن المديني(ت٢٣٤ هـ)، العلل ، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، ط٢، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٠م.

- ابن الملقن(ت٨٠٤ هـ)، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، تحقيق: مصطفى أبو الغيط، وآخرون، ط١، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

- ابن الملقن(ت٨٠٤ هـ)، التذكرة في علوم الحديث (المطبوع مع التوضيح الأبهر)، قدم لها وضبط نصها وعلق عليها: علي حسن عبد الحميد، ط١، دار عمّار، عمّان، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

- ابن النَّفيس(ت٦٨٧هـ)، المختصر في علم أصول الحديث النبوي، دراسة وتحقيق: د.يوسف زيدان، د.ط، الدار المصرية اللبنانية، د.ت.

- ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، شرح العمدة، تحقيق: خالد بن علي بن محمد المشيقح، ط١، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

- ابن تيمية(ت٧٢٨ هـ)، التسعينية، دراسة وتحقيق: د. محمد بن إبراهيم العجلان، ط١، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

- ابن تيمية(ت٧٢٨ هـ)، الفتاوى الكبرى، تحقيق : محمد عبدالقادر عطا، مصطفى عبدالقادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

- ابن حبان(٣٥٤هـ)، الثقات، تحقيق: السيد شرف الدين، دار الفكر، ط١، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م.

- ابن حبان(ت٣٥٤ هـ)، الصحيح، تحقيق : شعيب الأرنؤوط، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.

- ابن حجر(٨٥٢ هـ)، نخبة الفكر، د.ط، دار إحياء التراث العرب، بيروت، د.ت.

- ابن حجر(ت٨٥٢ هـ)، إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة ، ط١، بإشراف د.زهير بن ناصر الناصر، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (بالمدينة)، ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية (بالمدينة)، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

- ابن حجر(ت٨٥٢ هـ)، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت،١٤١٥ هـ.

- ابن حجر(ت٨٥٢هـ)، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، ط١، مؤسسة قرطبة، مصر، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

- ابن حجر(ت٨٥٢ هـ)، النكت على ابن الصلاح، تحقيق: ربيع هادي المدخلي، ط١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية،١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

- ابن حجر(ت٨٥٢ هـ)، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، ط١، دار الرشيد، سوريا، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

- ابن حجر(ت٨٥٢هـ)، تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٦هـ

- ابن حجر(ت٨٥٢هـ)، تهذيب التهذيب، دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٦هـ .

- ابن حجر(ت٨٥٢ هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، وعليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩ هـ.

- ابن حجر(ت٨٥٢ هـ)، لسان الميزان، تحقيق: دائرة المعرف النظامية، الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت، لبنان، ط٢، ١٣٩٠هـ-١٩٧١م.

- ابن خزيمة(ت٣١١ هـ)، الصحيح، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، د.ط، المكتب الإسلامي - بيروت ، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠م.

- ابن رجب الحنبلي(ت ٧٩٥ هـ)، شرح علل الترمذي، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، ط١، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- ابن عبد البر(ت٤٦٣ هـ)، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، ط١، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

- ابن عبد الهادي(ت٥٩٧ هـ)، التحقيق في أحاديث الاختلاف، تحقيق: مسعد عبد الحميد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥ هـ.

- ابن عبد الهادي(ت ٧٤٤ هـ)، المحرر في الحديث، تحقيق: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، وآخرون، ط٣، دار المعرفة، لبنان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- ابن عرّاق الكناني(ت٩٦٣ هـ)، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة والموضوعة، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله محمد الصديق الغماري، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٩ هـ

- ابن فارس(ت ٣٩٥ هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، د.ط، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- ابن قيم الجوزية(ت ٧٥١ هـ)، حاشية ابن القيم على سنن أبي داود، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥ هـ.

- ابن كثير(٧٧٤ هـ)، اختصار علوم الحديث، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت.

- ابن ماجه(ت٢٧٣ هـ)، السنن، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، د.ط، دار الفكر، بيروت، د.ت.

- ابن ناصر الدين الدمشقي (ت٨٤٢هـ)، عقود الدرر في علوم الأثر وشرحها حل عقود الدرر

أبو البقاء الكفوي(ت١٠٩٤ هـ)، الكليات، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، د.ط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

- أبو الشيخ الأصبهاني(ت ٣٦٩ هـ)، طبقات المحدثين بأصبهان، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٢ه - ١٩٩٢م.

- أبو داود(ت٢٧٥ هـ)، السنن، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، دار الفكر، د.ت.

- أبو زرعة الرازي(٢٦٤ هـ)، الضعفاء وأجوبة أبو زرعة على سؤالات البرذعي، تحقيق: د.سعدي الهاشمي، ط١، الجامعه الاسلامية، المدينه المنورة،١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- أبو نعيم الأصبهاني(ت ٤٣٠ هـ)، معرفة الصحابة، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، ط١، دار الوطن للنشر، الرياض، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

- أحمد بن حنبل(ت٢٤١ هـ) ، المسند، تحقيق: السيد أبو المعاطي النوري، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨ م.

- أحمد بن حنبل(ت٢٤١ هـ)، العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي عن أحمد، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، ط١، الدار السلفية، بومباي، الهند، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

- البخاري(ت٢٥٦ هـ)، الجامع الصحيح، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، ط٣، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

- البخاري(ت٢٥٦ هـ)، جزء القراءة خلف الإمام، حققه وعلق عليه: الأستاذ فضل الرحمن الثوري، راجعه: الأستاذ محمد عطا الله خليف الفوحباني، ط١، المكتبة السلفية،١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.

- البرقاني(ت٤٢٥ هـ)، سؤالات البرقاني للدارقطني، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، ط١، كتب خانه جميلي، لاهور، باكستان، ١٤٠٤هـ.

- البقاعي(ت٨٨٥ هـ)،النكت الوفية بما في شرح الألفية، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، ط١، مكتبة الرشد ناشرون، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

- البيقوني(توفي نحو ١٠٨٠ هـ)، المنظومة البيقونية، ط١، دار المغني للنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

- البيهقي(ت٤٥٨ هـ)، السنن الكبرى، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية ، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

- البيهقي(ت٤٥٨ هـ)، معرفة السنن والآثار، تحقيق : سيد كسروي حسن، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

- الترمذي(ت٢٧٩ هـ)، الجامع، تحقيق: د.بشار عواد، د.ط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨ م.

- الترمذي(ت٢٧٩ هـ)، علل الترمذي، ترتيب: أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي، وآخرون، ط١، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٩ه.

- الترمذي(ت٢٧٩ هـ)، العلل الصغير، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، د.ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

- الحاكم (ت ٤٠٥ هـ)، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١ه - ١٩٩٠م.

- حسن بن محمد المشاط المالكي ت(١٣٩٩هـ)، التقريرات السنية شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، ط٤، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

- الخطابي(ت ٣٨٨ هـ)، معالم السنن، ط١، المطبعة العلمية، حلب، ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م .

- الخطيب البغدادي(ت٤٦٣ هـ)، تاريخ بغداد ، تحقيق: دبشار عواد، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م.

- الدارقطني(ت٣٨٥ هـ)، السنن، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، وآخرون، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

- الدارقطني(ت٣٨٥ هـ)، علل الأحاديث النبوية ، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، ط١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

- الذهبي(ت٧٤٨هـ)، تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية،ط١، بيروت،لبنان، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

- الذهبي(ت٧٤٨ هـ)، الموقظة ، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، ط٢، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤١٢ هـ.

- الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تاريخ الإسلام، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد، ط١، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣م.

- الذهبي(ت٧٤٨ هـ)، تنقيح التحقيق، تحقيق: مصطفى أبو الغيط ، ط١، دار الوطن، الرياض،١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

- الذهبي(ت٧٤٨ هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط٣، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

- الذهبي(ت٧٤٨ هـ)، ميزان الاعتدال، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط١، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م .

- الراغب الأصفهاني(ت ٥٠٢ هـ)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان داودي، دار العلم ،الدار الشامية، دمشق ، بيروت، ١٤١٢ هـ.

- الرامهرمزي(ت٣٦٠ هـ)، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، ط٣، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤ه.

- الزيلعي(ت ٧٦٢ هـ)، نصب الراية، تحقيق: محمد عوامة، ط١، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان،١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

- سليمان بن خالد الحربي، الكواكب الدرّية على المنظومة البيقونيّة . المكتبة الشاملة.

- السخاوي(ت٩٠٣ هـ)، التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر، د.ت، ط١، مكتبة أضواء السلف، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.

- السلمي(ت٤١٢ هـ)، سؤالات السلمي للدارقطني، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د.سعد بن عبد الله الحميد ، د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، ط١، ١٤٢٧ هـ.

- السمعاني(ت٥٦٢ هـ)، أدب الإملاء والإستملاء ، تحقيق: ماكس فايسفايلر، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

- الشافعي (٢٠٤ هـ)، اختلاف الحديث، د.ت، د.ط، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٠هـ١٩٩٠م.

- الشيخ عبدالفتاح أبو غدة ، السنة النبوية وبيان مدلولها الشرعي والتعريف بحال سنن الدارقطني . المكتبة الشاملة.

- طارق عوض الله(معاصر)، الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات، ط١، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، دار زمزم، الرياض، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٨ م.

- الطبراني(ت٣٦٠ هـ)، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط٢، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ويشمل القطعة التي نشرها لاحقا المحقق الشيخ حمدي السلفي من المجلد ١٣ (دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م).

- الطيالسي(ت ٢٠٤ هـ)، ، المسند، تحقيق: د. محمد بن عبد المحسن التركي، ظ١، دار هجر، مصر، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

- الطيبي(ت٧٤٣ هـ)، الخلاصة في معرفة الحديث، تحقيق: أبو عاصم الشوامي ، ط١، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

- العجلي(ت ٢٦١ هـ)، معرفة الثقات، ط١، دار الباز، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

- العراقي(ت٨٠٦ هـ)، التقييد والإيضاح، دراسة وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط١، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

- العقيلي(ت ٣٢٢ هـ)، الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط١، دار المكتبة العلمية، بيروت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- العلائي(ت ٧٦١ هـ)، المختلطين ، تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط مزيد، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

- العيني(ت٨٥٥ هـ)، عمدة القارئ شرح صحيح البخاري، د.ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

- الفسوي(ت ٢٧٧ هـ)، المعرفة والتاريخ، تحقيق: أكرم ضياء العمري، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠١ هـ- ١٩٨١ م.

- الكافيجي(ت٨٧٩ هـ)، المختصر في علم الأثر، تحقيق: علي زوين، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٧ هـ.

- الكتاني(ت ١٩٢٧م)، الرسالة المستطرفة لبيان كتب السن المصنفة، تحقيق: محمد المنتصر محمد الزمزمي الكتاني، ط٤، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

- مالك بن أنس(ت١٧٩ هـ)، الموطأ ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، د.ط، دار إحياء التراث العربي، مصر، د.ت.

- المزي(ت٧٤٢ هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق : د. بشار عواد ، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.

- مسلم(ت٢٦١ هـ)، الجامع الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، د.ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.